نموذج ترخيص

أنا الطالب : طارق اسامه محمد يعلك أمنح الجامعة الأردنيــة و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو اســتغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونيــة أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميــة والجامعــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: طارق اسامه يعلك

التوقيـــع:

التاريـــخ: ٢٢/٧/٢٠١٤

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن

إعداد
طارق إحسان محمد يمك

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي العلاوين

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاد الأعمال

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

تموز/2014

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن) وأجيزت بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠١٤م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
أ.د.محمد عبد الهادي العلاوين أستاذ- اقتصاد الأعمال- الجامعة الأردنية.	رئيساً	
د.وليد محمد شواقفة أستاذ مشارك- اقتصاد الأعمال- الجامعة الأردنية.	عضواً	
د.غازي إبراهيم العساف أستاذ مساعد- رئيس قسم الاقتصاد- الجامعة الأردنية.	عضواً	
د.سامر علي عبد الفتاح عبد الهادي أستاذ مساعد- العلوم المالية والمصرفية- جامعة البتراء.	عضواً	

الإهداء

إلى .... نبع الحب والحنان، إلى أمي الحنون.

إلى .... من سهر الليالي وأرهق جسده ليجعل تعلمي ممكناً، إلى أبي العزيز.

إلى .... من ساندني وشجعني على إتمام هذا العمل، إلى أقربائي وأصدقائي.

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع.

الشكر

ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور محمد العلاوين الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاد الأعمال في الجامعة الأردنية، وإلى كل من مد يد العون لي خلال مسيرتي العلمية.

الباحث

طارق إحسان يمك

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن

إعداد
طارق إحسان محمد يمك

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي العلاوين

ملخص

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في اقتصاديات البلدان، حيث تعتبر المصدر البديل عن القروض والمساعدات الخارجية، كما تلعب دوراً هاماً في تخفيض نسبة البطالة وتخفيض عجز الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتقليل المستوردات.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن خلال الفترة (1980-2012) وذلك بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression)، وتحديداً تم دراسة كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار السياسي في الدول المجاورة (كمتغيرات مستقلة) لتحديد أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التابع).

ودلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل معنوي بالتغيرات في بعض المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، وأن درجة الانفتاح الاقتصادي كان تأثيرها موجباً في الأجل القصير بعكس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي كان تأثيره سلبي في الأجل القصير وإيجابي في الأجل الطويل، بعكس الإنفاق الحكومي والاستقرار السياسي في الدول المجاورة التي كان تأثيرها محدوداً.

كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تنسيق بين المؤسسات والدوائر الحكومية بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن

يتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً من عام إلى آخر. حيث أن السبب في ذلك حسب نتائج الدراسة من الممكن أن يكون لانخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي وازدياد العجز في الميزان التجاري.

لذا وبناءاً على النتائج أوصت الدراسة إلى المحافظة على النمو الاقتصادي وإلى التنسيق بين المؤسسات والدوائر الحكومية لتوفير بيانات دقيقة حول الاستثمار العربي والأجنبي الداخل إلى الأردن من حيث فرص التوظيف التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار والأشكال التي يدخل بها إلى السوق، والقطاعات الأكثر توجهاً لها، وأوصت الدراسة إلى تبسيط الإجراءات على المستثمر، والترويج للأردن خارجياً من ناحية الامتيازات التي يوفرها للمستثمرين وذلك بهدف جذب مثل هذه الاستثمارات إلى داخل البلد.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر مَوضِع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد، حيث يثور الجدل حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات والأعباء والمزايا المترتبة عليه، خصوصاً بما يتعلق بدوافع الشركات الأجنبية في القيام بالاستثمار، ومحددات هذه الاستثمارات الأجنبية، وأساليب التنظيم والإدارة في الشركات الأجنبية (قحف، ١٩٩١).

وقد ساهمت المستجدات والتطورات العلمية والاقتصادية المتعاقبة في توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي وقد ترتب على ذلك المزيد من التحديات أمام الدول النامية التي تعاني من خلل في هياكلها الاقتصادية وتبعيتها، مما جعلها في مواجهة صعوبات عدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع هذه الدول إلى العمل على معالجة هذا الخلل، من خلال السعي لإعادة هيكلة اقتصادياتها بوضع يُهيأها للمنافسة فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من مزاياها.

كان الأردن من الدول التي أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة رئيسية للتصحيح والانفتاح الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات الأجنبية، فقد قامت الحكومة الأردنية باتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية، وسن القوانين والتشريعات بهدف توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الشديدة من قبل دول الجوار.

إن معظم البلدان النامية تعاني من صعوبات في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية، فأغلب هذه البلدان تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي وانخفاض معدلات نمو ناتجها القومي بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، مما أدى إلى تدني مستويات الاستثمار فيها ومن ثم تضاءلت معدلات نمو رؤوس الأموال وتراكمها وتراجعت معدلات نمو الدخل والإنتاج، مما سبب قصورا في نمو الادخار المحلي ونتيجة لذلك اضطرت معظم البلدان النامية إلى التوجه نحو رأس المال الأجنبي كوسيلة لدعم مواردها المحلية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة وتمويل العجز في موازين مدفوعاتها.

لذا اتجهت العديد من البلدان النامية إلى سوق التمويل الدولية للحصول على التمويل اللازم لمواجهة متطلبات التنمية ومن خلال الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر لردم الفجوة الداخلية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.

١-٢ مشكلة الدراسة (أسئلة البحث):

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومعرفة متطلبات نجاح الدول في تحقيق الاستفادة من هذه الاستثمارات في مقابل إخفاق دول أخرى في هذا المجال وصولاً إلى تحديد أفضل الصيغ المناسبة لتوسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها إلى الأردن.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن إجابات لتساؤلات الدراسة والتي تتمحور حول العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة التالية:

أ- ما مدى تأثير النمو الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأردن.

ب- ما مدى تأثير مستوى إجمالي الإنفاق الحكومي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأردن.

ج- ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأردن.

د- ما مدى تأثير مستوى الاستقرار السياسي للدول المجاورة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأردن.

١-٣ أهمية الدراسة:

يتمتع الأردن بوجود بيئة مستقرة اقتصادياً وسياسياً، وبنية تحتية متطورة نسبياً مما يتيح له ميزة نسبية كافية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. وحيث أن استثمار رؤوس الأموال سواء المحلية منها أو الأجنبية في أي اقتصاد يقوم بدور المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، فإن ذلك يحتم ضرورة توجه الحكومات إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال في المشروعات الإنمائية. وبما أن الاستثمارات الوطنية هي الركيزة الأساسية في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلاّ أن الاستثمارات الأجنبية تقوم بدورٍ معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وما تحمله من قدرة على نقل التقنية المتطورة إلى الدول المضيفة سواء في نقل تقنيات فنون

الإنتاج أو طرق التنظيم والإدارة والتسويق، ولما يصاحب هذه الاستثمارات من إمكانيات لتدريب الكوادر الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل، ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات، وتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتنويعه، وبالتالي تحسين أداء الاقتصادي الوطني. لذلك يجب تحديد العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بدورها تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد المعني، حيث تؤدي إلى انتقال التكنولوجيا وتقليل نسبة البطالة وازدياد الصادرات وانخفاض المستورات.

١-٤ أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، في ضوء البيانات المتوافرة وذلك خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢).

أما الأهداف المحددة، فهي:

أ- التعرف على مفهوم وأشكال ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجمها في الأردن.

ب- التعرف على العوامل التي تحدد وتجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.

ج- عرض الامتيازات وإلقاء الضوء على قوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار التي تقدمها الأردن للمستثمر الأجنبي.

د- التعرف على الإجراءات اللازمة التي على الأردن اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتجنب أكبر قدر من أعبائها.

١-٥ فرضيات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار بعض الفرضيات المنبثقة من طبيعة العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية في الأردن حيث ينطوي تحت هذه العلاقة الفرضيات الآتية:

أ- لا يوجد أثر لحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

ب- لا يوجد أثر لإجمالي الإنفاق الحكومي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

ج- لا يوجد أثر لدرجة الانفتاح الاقتصادي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

د- لا يوجد أثر لدرجة الاستقرار السياسي في الدول المجاورة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

١-٦ الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية تنوعت في مضمونها رغم التشابه في متغيرات الدراسة أحيانا، فمنها ما ركّز على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومنها ما ركّز عليه كمتغير مستقل، ومن هذه الدراسات نذكر:

الدراسات المحلية:

أ- دراسة (العزام، ١٩٩٤) بعنوان (محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني). هدفت الدراسة إلى تحليل محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٩٤)، والبحث في طرق اجتذابه، والعوامل التي من الممكن أن تؤدي إلى الحد من الطلب على هذه الاستثمارات في الأردن، حيث أظهرت نتيجة الدراسة أن الاستقرار السياسي وحجم الناتج المحلي الإجمالي وتطور الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وسعر الصرف المحلي لها أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي.

ب- دراسة (الحجازين، ١٩٩٦) بعنوان (مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة). ركزت الدراسة على العوامل التي لها تأثير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، حيث تكون مجتمع الدراسة من مستثمري المدينة الصناعية في سحاب والمنطقة الحرة في الزرقاء، والموظفين العاملين في مؤسسات تشجيع الاستثمار وعدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية. اعتمدت الدراسة أسلوب الاستبانة التي تم توزيعها على عينة مختارة بشكل عشوائي على مجموعة من المستثمرين الذين يمثلون القطاع الخاص، والموظفون العاملون في الإدارات الوسطى والعليا من الوزارات والدوائر الحكومية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل التالية وهي: البيئة الاقتصادية الأساسية والاستقرار الاقتصادي والبيئة القانونية وسياسة الأردن في تنمية الصادرات والسياسات الترويجية وواقع مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية لا تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في حين أن العوامل المتعلقة بالاستقرار الأمني والسياسي وطبيعة البيئة الاجتماعية وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، جميعها تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيف أعباء الدين الخارجي، إضافة إلى تبسيط الإجراءات أمام المستثمر وفي جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمفهوم الإصلاح والتنمية الإدارية بشكل عام وعلى كافة المستويات في الإدارة العامة.

ج- دراسة (لطايفة، ١٩٩٦) بعنوان (الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن). هدفت الدراسة إلى بيان أثر الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية) على النمو الاقتصادي في الأردن، ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني. كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم القطاعات التي استقطبت هذه الاستثمارات ومدى مساهمة هذه القطاعات في دعم عملية التنمية الاقتصادية.

وتوصل الباحث إلى محدودية وتواضع حجم الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الأردني، وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي، حيث تبين بأنها تساهم في (٣%) فقط من مجمل الناتج القومي الإجمالي.

ومما أوصت إليه الدراسة، ضرورة التركيز على الاستمرار في تطبيق التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمارات اتجاه القطاعات الاقتصادية كافة لضمان نمو كل القطاعات الاقتصادية، واستقطاب التكنولوجيا والمعرفة الفنية الملائمة للواقع الاقتصادي الأردني.

د- دراسة (الزيادات، ٢٠٠٠)، بعنوان (الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن). حيث هدفت الدراسة إلى تحليل هيكل الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)، كذلك سعت الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي والناتج المحلي والقومي الإجماليين، وكذلك تحديد أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي الأردني وتحليل أثره على الاستثمار الخاص.

وعند تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة، الاستثمار الخاص في الأردن، وعدد السكان)، أظهرت نتائج التحليل القياسي

إيجابية العلاقة بين الإنفاق الحكومي وجميع المتغيرات الاقتصادية السابقة باستثناء سلبية العلاقة للإنفاق الجاري على الاستثمار الخاص.

أوصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على الإنفاق الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى الحفاظ على البنية التحتية وصيانتها، إضافة إلى تحفيز الاستثمار الخاص.

هـ- دراسة (آغا، ٢٠٠٢) بعنوان (الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩). هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الأجانب في الأردن وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تذليلها. حيث تم اعتماد نموذج قياسي يتضمن بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية على الأردن. حيث أظهرت النتائج أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونمو السوق المحلي له أثر إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها إلى الأردن، خلافاً لعدم الاستقرار المالي فقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هنالك علاقة سلبية بينه وبين الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للأردن.

و- دراسة (زريقات، ٢٠٠٦) بعنوان (أثر مخاطر الدولة على جذب الاستمارات الأجنبية المباشرة:حالة الأردن). ركزت الدراسة على معرفة العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن، حيث تلخصت مشكلة الدراسة في معرفة تأثير السياسات النقدية في الأردن خلال العقد الماضي على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما هي مخاطر الدولة (المخاطر السياسية والاقتصادية) المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية إلى البلد بشكل عام ومدى وجودها في الأردن بشكل خاص.

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الشركات الأردنية المشتركة وهي التي يتم تمويل نشاطاتها بواسطة الاستثمارات الأجنبية الحقيقية الموجودة فعلا في الأردن، وذلك من خلال استبانه وزعت على المدراء في تلك الشركات. وقد أوصت الدراسة إلى استثمار حالة الاستقرار السياسي بإيضاح صورة الأردن وميزته على غيره فيما يتعلق بالأحداث الجارية في الدول المجاورة وتسهيل عمليات التفاوض مع المستثمرين، وإزالة البيروقراطية والفساد الإداري.

ز- دراسة (الخشمان، ٢٠٠٦) بعنوان (مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح). هدفت الدراسة إلى بيان أثر الانفتاح الاقتصادي على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن وذلك باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح وهي (نسبة التجارة

الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤). حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمقياس الثاني للانفتاح (نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي) موجبة، وأن العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومقياس الانفتاح الأول (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي) سالبة.

وأوصت الدراسة بدعم الصناعات الأردنية لزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

ح- دراسة (Bakir & Al Fawaz، ٢٠٠٩) بعنوان (محددات الاستثمارات الأجنبية في الأردن). هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن من خلال عدة متغيرات مستقلة وأهمها: الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة بين الدول، وذلك من خلال بيانات مقطعية لعينة تضمنت البلدان العربية فقط خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧). حيث توصلت الدراسة إلى أن كل من الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعكس المسافة بين الدول حيث تبين أنها لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات العربية والأجنبية:

أ- دراسة (المسيبلي، ٢٠٠٠) بعنوان (دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية). هدفت الدراسة إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات الاستثمار فيه، ومعرفة أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية.حيث تم دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي. وتوصلت الباحثة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي ضعيف في نمو الناتج المحلي وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل العمالة.

ب- دراسة (McDonald, Tuselman and Heise، 2002) بعنوان (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوظائف في الدول المضيفة)، حيث قام الباحثون بدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في توفير الوظائف في الاتحاد الأوروبي، إذ تم دراسة دور شركات تشجيع التصدير الألمانية في بريطانيا، التي كانت تمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الألمانية في بريطانيا، وتوصل الباحثون إلى نتيجة مفادها، أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عمل على توفير وظائف في بريطانيا ولكن بشكل ضئيل، وأوضح الباحثون أن نتائج هذه الدراسة كانت محدودة، بسبب صغر العينة، وعدم توفر المعلومات من قبل الشركة الأم، وأوصى الباحثون بضرورة عمل دراسة على عينة أكبر وأوسع.

ج- دراسة (Wint & Denzel، ٢٠٠٢) بعنوان (جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية). قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، معدل دخل الفرد، وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية.

د- دراسة (Gilmore, O'Donnell, Carson & Cummins ، ٢٠٠٣) بعنوان (العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المشتركة). كانت هذه دراسة مقارنة بين مملكة البحرين وايرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، إن كان استثماراً أجنبياً كاملاً أو مشتركاً، واستنتجت الدراسة، أن جميع المشاريع في مملكة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية وفقط "٤" مشاريع كانت مشتركة. ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة.أما تدني الأجور والمستوى الثقافي فلم تكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

هـ- دراسة (Metwally، ٢٠٠٤) بعنوان (أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط)، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي. وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية.

و- دراسة (Head and Sorensen، ٢٠٠٥) بعنوان (جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الدور الكامن للثقافة الوطنية)، قام الباحثان في التحري عن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار، وعدم وجود سلطة القوة والمحسوبية، هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما خلص الباحثان أيضاً إلى أنه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل إن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفيرها.

ز- دراسة (Kakar and Khilji، ٢٠١٠) بعنوان أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من الباكستان وماليزيا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)، وتوصلت الدراسة إلى إيجابية أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل لكلا الدولتين.

١-٧ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن الغالبية العظمى من الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر كصافي تدفقه إلى الأردن سواء تم استخدامه كمتغير تابع أو كمتغير مستقل من حيث أثره أو تأثُره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو والبطالة والإنتاج، في حين تتناول

هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الأردن وليس الصافي كالدراسات السابقة، لدراسة أبرز العوامل الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر على قرارات المستثمر العربي والأجنبي في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول المجاورة.

وتتميز هذه الدراسة من خلال أخذ مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من خلالها يتم معرفة المحددات المهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً من خلال دراسة فترة زمنية طويلة نسبياً تتضمن تغيرات عديدة منها انتقال الأردن إلى مراحل انفتاح أكبر واعتماده خطة للتصحيح الاقتصادي.

ويميز هذه الدراسة أنها ستقوم بتحليل بيانات سنوية طويلة ومختلفة نسبياً للفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) بعد إجراء الاختبارات المناسبة.

١-٨ منهجية الدراسة:

تقوم منهجية هذه الدراسة على التحليل الوصفي والتحليل القياسي الذي يستخدم الأساليب الإحصائية، إذ تستخدم هذه الدراسة الإحصاءات التوضيحية بالإضافة إلى نموذج قياسي يتضمن المتغيرات اقتصادية ذات العلاقة والتي تظهر الأثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسوف يتم جمع بيانات سنوية من النشرات السنوية للبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة ومجموعة البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة ودائرة مراقبة الشركات للفترة (١٩٨٠-٢٠١٢). وسيتم تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الأردني. ويحتوي النموذج القياسي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي للدول المجاورة (كمتغيرات مستقلة)، وذلك بهدف قياس أثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتغير التابع).

لغرض اختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة، ولتحليل بيانات الدراسة، سيتم استخدام البرنامج الإحصائي E-Views، وسوف تقوم الدراسة بإجراء الاختبارات القياسية الضرورية من أجل هذا الغرض، وتحديداً سوف تستخدم اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار السببية واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بالإضافة إلى طريقة تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression) (VAR) وتحديداً تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition).

الفصل الثاني

لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

٢-١ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق رأس المال الأجنبي هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير، بهدف استخدامها خارج حدود بلد مالك تلك الموارد ومن أهم أنواع تلك التدفقات هو المساعدات الدولية (القروض والهبات) والاستثمار المحفظي (ويشمل شراء السندات العامة والخاصة من الأسواق المالية). ويرتبط بهذه الأنواع، الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرّف بأنه مجموعة من التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة مشاريع مختلفة في تلك الدول (الكواز، ٢٠٠٥).

ويُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (قحف، ٢٠٠١).

وتُعرّف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيف)، مع وجود النية في امتلاك ذلك الأصل (الفخري، ٢٠٠٢).

كما عرّفت مجموعة البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر(www.worldbank.org).

٢-٢ أنواع الاستثمار الأجنبي

يجب التفرقة بين أنواع الاستثمار الأجنبي، فمن الممكن أن يكون استثماراً عاماً أو خاصاً ومن الممكن أيضاً أن يكون استثماراً مباشراً أو غيرَ مباشر، وفيما يلي توضيح لكل نوع من هذه الأنواع كما يلي:

الاستثمار الأجنبي يكون عاماً إذا ما قامت به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات والهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية، ويكون خاصاً عندما يقوم به الأفراد أو الشركات والهيئات الخاصة ذات الجنسية الأجنبية.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فيفرق البعض بينهما باللجوء إلى مقياس الإشراف أو السيطرة على المشروع المعني، فمن وجهة نظر (Nwogugu، ١٩٦٥) أن الفرق بينهما يتمثل في مقياس السيطرة التجارية على المشروع، وأن الاستثمار غير المباشر يشمل تقديم القروض وشراء الأسهم ولا يتبعه بالضرورة السيطرة التجارية على المشروع، بينما ينطوي الاستثمار المباشر عليها ويتخذ عموماً شكل الفروع Branches أو الشركات التابعة Subsidiaries.

وفي الخلاصة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحصل عندما تتوفر الميزة النسبية لمنشأة ما على منافسيها في الداخل والخارج. ومن الممكن أن تتمثل هذه الميزة في قدرتها على الوصول إلى رأس المال، وقدرتها على الوصول إلى السوق، وامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة، والتفوق في اتخاذ القرارات، عندها تسيطر المنشأة سيطرة كاملة على المشروع بحيث تستغل هذه الميزة استغلالاً كاملاً.

٢-٣ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك أشكال عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تصنيفها كالتالي :

أ- الاستثمار المشترك (Joint Venture)

وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعد هذا الشكل أكثر شيوعا للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية (قحف، ١٩٩٨).

والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ". والاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية :

١- أنه عبارة عن اتفاقية طويلة الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، وهذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي.

٢- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

٣- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصـة من شركة وطنيـة قائمـة يؤدي إلى تحويل هذه الشركـة إلى شركـة استثمار مشترك .

٤- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال المشاركـة بحصـة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجيـا، أو قد تكون المشاركة من خلال تقديـم الخبرة والمعرفـة أو العمل أو التكنولوجيـا أو تقديـم المعلومات أو المعرفـة التسويقية.

ب- الاستثمار الممتلك بالكامل للشركات الأجنبية (Wholly-Owned Foreign Investment)

وهو من الأنواع الأكثر تفضيلا للشركات، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق، ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى.

ج- مشروعات أو عمليات التجميع

وهي تأخذ شكل اتفاقيـة بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها بشكل منتج نهائي.

د- عمليات الاندماج أو التملك

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضـة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليـات بـالفترة الأخيـرة، وأصـبحت مصـدرا أساسيا للاستثمار الأجنبـي المباشـر (Deepak, 2001).

٢-٤ مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

إن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، إضافةً إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة التصدير أو الحد من الاستيراد وتخفيض درجة التحكم الأجنبي في الاقتصاد الوطني (عبد، ٢٠٠٥).

أمـا عيوب هذا النـوع من الاستثمار فتكمُن فـي عدم تـوفر القـدرة الفنيـة والإداريـة والماليـة للطرف الوطني للمشـاركة فـي مشـاريع الاستثمار المشترك، حيث أن انخفـاض القـدرة الماليـة يؤدي

بدوره إلى صغر حجم المشروع، مما يترتب عليه تقليل إسهامات المشروع في تحقيق الأهداف الوطنية كتقليل نسبة البطالة وذلك عن طريق زيادة التوظيف، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية والتحديث التكنولوجي (عبد، ٢٠٠٥).

٢-٥ مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المؤسسات الأجنبية

يعتبر الاستثمار المشترك من أفضل الأشكال التي تسمح للمستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء والتملك المطلق لمشروع استثماري خاصة في بعض مجالات النشاط الاقتصادي كالبترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين ...الخ. فالدول المضيفة تلجأ عادة إلى وضع معوقات قانونية تحول دون التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المؤسسة الأجنبية وبالتالي تكون هذه الأخيرة مجبرة على إنشاء مشروعات مشتركة مع مؤسسات محلية، زيادة على ذلك هناك دوافع أخرى تجعل المؤسسات الأجنبية تعتمد هذه الإستراتيجية وهي اقتحام السوق المحلي والحصول على موقع تنافسي جيد منذ البداية، فإقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين ، سلوكياتهم ، قنوات التوزيع .. الخ)، من جهة أخرى فإن الشريك المحلي إذا كان مالكاً للأصول فإنها سوف تستعمل في إطار المشروع المشترك، بالإضافة إلى سهولة حل المشكلات المتعلقة بالعلاقات العمالية. (قحف، ٢٠٠٣)

الاستثمار المشترك يساعد الطرف الأجنبي في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية فيما يخص الحصول على القروض المحلية، المواد لأولية .. الخ، خاصة إذا كان المستثمر المحلي هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام.... الخ. أما عيوبه بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتتمثل في حاجته إلى رأس مال كبير نسبياً، وفي الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي متمثلا بالحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم ومن الممكن أن يُصر الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة المرتبطة بالرقابة على المشروع وإدارته مما يخلق مشكلات بين طرفي الاستثمار والتي من الممكن أن تؤثر على إنجاز المشروع ككل.

ومن أهم المخاوف التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي هي أنه قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصائه من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري،

وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي. (قحف، ٢٠٠٣).

٢-٦ مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة

تتسم الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بضخامة حجمها وذلك إذا تم مقارنتها بالاستثمارات المشتركة، وبافتراض استخدامها للتكنولوجيا المناسبة للتنمية في الدول المضيفة، فإن هذا النوع من الاستثمارات سوف يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي بشكل كبير في الدولة المعنية مقارنة بالإشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا فضلاً عن خلقه فرص عمل في جميع مراحله.

أما من ناحية العيوب، فإن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية (قحف، ١٩٨٩).

٢-٧ مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات الأجنبية

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي:

- عن طريق هذا الاستثمار تكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته (إنتاجية وتسويقية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية .

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات المعفية من الرسوم الجمركية.

أما العيـوب فتتمثل فـي أن:

أ- هـذا النـوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمـة مقارنـة مع الاستثمارات المشتركـة .

ب- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبـي مثل المصـادرة والتصفية الجبرية أو التـدمير الناجمـة عن عدم الاستقرار السياسـي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، خصوصا إذا كان الاستثمار فـي الصناعات الإستراتيجيـة مثل صناعـة البترول والأسلحـة والأدويـة... الخ (قحف، ٢٠٠١).

٢-٨ جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وفوائد

على الرغم من تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عمليات التمويل الدولي، خاصة بعد تراجع الأهميه النسبية للأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وخاصة القروض التجارية، فإن مسألة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية هي مثار خلاف بين الاقتصاديين، فبينما يرى البعض أن الدول النامية سوف تحقق منافع هامة من الاستثمار الأجنبي، يرى البعض الآخر أن النتائج السلبية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول النامية أكبر بكثير من استفادتها منه. ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإن وجهات النظر باختصار كانت كالتالي:

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية: أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق الكثير من المنـافع، غيـر أن هذه المنـافع تعود فـي معظمها على الشركات متعـددة الجنسيات وليس إلـى الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر رواد النظرية الكلاسيكية في هذا الخصوص إلى عدد من المبـررات تتلخص فـي أن الشركات متعـددة الجنسيات، وهـي المصـدر الرئيسـي للاستثمار الأجنبي المباشـر، تقوم بتحويل أكبـر قدر ممكن من الأربـاح الناتجـة عن عملياتهـا إلـى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها فــي الدولة المضــيفة، إضــافة إلــى أن التكنولوجيا التــي تقوم الشركات متعــددة الجنســيات بنقلها لا تتواءم مستوياتهــا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة (حشاد، ١٩٩٦).

بينما يرى أنصار النظرية الحديثــة: أن كلا من طرفــي الاستثمار (الشركات متعددة

الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهم علاقه المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما. ويرى أنصار هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق عدد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة (قحف، ٢٠٠١).

وبالنسبة للآراء المعارضة للاستثمار الأجنبي فيمثلها أنصار " مدرسة التبعية الاقتصادية "، حيث يرى رواد هذه المدرسة أن الاستثمار الأجنبي يضر باقتصاديات الدول النامية، ولذلك فإنه لا يجب الاستعانة به حتى تحقق تلك الدول معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (خليل، ١٩٩٤).

وعلى أية حال، ومع التسليم بأن ثمة آثاراً سلبية لابد وأن يخلفها الاستثمار الأجنبي، إلا أن الواقع العملي يؤيد آراء النظرية الحديثة، فقد برهن هذا الواقع على أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية، ومن أمثلة تلك الدول سنغافورة، تايوان، هونج كونج، وكوريا الجنوبية، كما أن التنافس الشديد بين مختلف دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي إليها عن طريق منح الحوافز والضمانات والمزايا الكبيرة للاستثمارات الأجنبية يعبر بوضوح عن أهمية الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

٣-١ الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

يعود الاستثمار الأجنبي على الدول النامية بفوائد متعددة، منها نقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى بلد الدولة المضيفة وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وانخفاض مستوى البطالة وذلك من خلال التوظيف عند زيادة الاستثمارات المتأتية من الخارج، إلا أن هذا النوع من الاستثمار في الأردن اتسم بالتقلب من عام إلى آخر.

بناءً على البيانات الصادرة عن مؤتمر الأُمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) جدول رقم (٣-١)، يتضح أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤) كان متذبذباً، فهنالك من السنوات انخفض فيها إلى ما يقل عن ٣٣ مليون دولار وتحديداً عام ١٩٩٣، وحسب نظر الباحث فإن السبب يعزى إلى الأوضاع الصعبة التي مرت على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩) بسبب أزمة الكويت وطرد الأردنيين من الكويت بسبب موقف الأردن الداعم للعراق وما ترتب عليها من تقلص تحويلات المغتربين وتقلص المساعدات الدولية في إطار السياسة الأمريكية لتسريع الخصخصة وتغطية الإنفاق الحكومي بالضرائب، كما ترافقت مع اتفاقية أوسلو واتفاقية وادي عربة، إلا أنه خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٩) شهد ارتفاعا ملحوظاً وذلك قبل تراجعه مرة أخرى خلال الثلاثة أعوام اللاحقة، حيث بلغ عام (٢٠١٢) ١,٤٠٣ مليون دولار (الشكل ٣-١).

كانت أراء الكثيرون من المحللين وصانعي القرار بأن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أثرت سلباً على الأردن، إلا أنه خلال عام ٢٠٠٨ كان صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ٢,٨٢٦ مليون دولار مقارنة بها عام ٢٠٠٧ حيث بلغت ٢,٦٢٢، وهذا يعني ارتفاعها عام ٢٠٠٨ عن العام السابق بما يقارب ٢٠٤ مليون دولار. وأيضاً لابد من الأخذ بعين الاعتبار إلى أن الأردن كان أقل تأثراً بالربيع العربي مقارنة بالدول المجاورة، فهناك دول مثل مصر وسوريا وتونس ولبنان (والتي تعتبر من الدول المنافسة للأردن في جذب الاستثمارات الأجنبية إليه)، تأثرت بشدة وشهدت اضطرابات تفوق ما شهده بكثير ونجم عن هذه التغيرات اضمحلال في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بما يفوق ٣٠٠ مليون دولار، مقارنة بالأردن الذي انخفضت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ١٧٧ مليون دولار خلال عامي ٢٠١٠ -٢٠١١ (جدول رقم ٣-١).

إن الدول الأخرى المبينة في الجدول، اتسم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بالتذبذب، فبالنسبة إلى سوريا يتضح الازدياد للاستثمارات الأجنبية ابتداءً منذ عام ١٩٨٥ وذلك قبل

تراجعها عام ٢٠٠١، ويعزى الباحث السبب في هذا الانخفاض إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة قي سوريا بسبب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد عام ٢٠٠٠ وانتقال الحكم إلى نجله بشار الأسد.

أما بالنسبة إلى العراق يتضح أن صافي التدفق اتسم بالانخفاض خلال الفترة الممتدة (١٩٨٠-٢٠٠٤)، ويعزى الباحث السبب في ذلك إلى الحروب التي شهدها العراق خلال هذه الفترة، ألا وهي حرب الخليج الأولى و الثانية والغزو الأمريكي للعراق.

أما تونس فقد اتسم صافي التدفق بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، إلا أن انخفاضه خلال الأعوام (٢٠٠٩- ٢٠١١) يعزى الباحث السبب إلى الثورة التونسية والأوضاع السياسية السائدة آنذاك.

ولهذا وحسب نظر الباحث لابد من خلق شراكات مستدامة بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني، وتنسيق الجهود التي تبذلها الهيئات الرئيسة التي تتعامل مع الاستثمار وتشجعه، وكذلك لابد من إنشاء مؤسسة فكرية لتحليل السياسات في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار لتحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بهدف ضمان أن تصبح هذه التدفقات مستدامة، وأن تكون السياسات شاملة ومتوافقة مع التطلعات الوطنية.

جدول رقم (٣-١)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية لمجموعة من الدول العربية

(مليون دولار)

الدولة/السنوات	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	عمان
1980	418-	548	2	34	1	12-	1,089-	98
1981	4	753	4	141	1	2	744-	63
1982	28	294	2	59	0-	1-	392-	182
1983	64	490	1	35	0	1	327-	155
1984	141	729	5-	77	6-	5	17-	158
1985	101	1,178	0	25	7	7	119	161
1986	32-	1,217	2	23	15-	10	177-	140
1987	36-	948	13	40	6-	1	98-	35
1988	222	1,190	0	24	16	0-	98	92
1989	181	1,250	3	1-	4	2	125	112
1990	183-	734	0	38	6	2	159	142
1991	620	253	3-	12-	1	2	92	135
1992	869	459	8	41	35	18	99	104
1993	275-	1,207	1	34-	13	7	58	142
1994	208	1,133	0-	3	0	23	73-	76
1995	431	595	2	13	7	35	88-	46
1996	2,048	636	4-	16	347	80	112-	61
1997	329	887	1	361	20	1,800	68-	65
1998	275-	1,076	7	310	59	1,135	128-	101
1999	454	1,065	7-	156	72	872	128-	39
2000	364	1,235	3-	913	16	964	141	83
2001	80	510	6-	274	112-	1,451	133-	5
2002	217	647	2-	238	4	1,336	145	122
2003	517	237	1,000	547	67-	2,860	143	25
2004	865	2,157	300	937	234	2,484	357	111
2005	1,049	5,376	515	1,984	234	3,321	1,038	1,538
2006	2,915	10,043	383	2,826	121	3,132	2,064	1,597
2007	1,756	11,578	972	2,622	111	3,376	3,850	3,332
2008	1,794	9,495	1,856	2,826	6-	4,333	3,180	2,952
2009	257	6,712	1,598	2,413	1,114	4,804	3,310	1,485
2010	156	6,386	1,396	1,651	456	4,280	1,909	1,243
2011	781	483-	2,082	1,474	855	3,485		739
2012	891	2,798	2,549	1,403	1,851	3,787		1,514

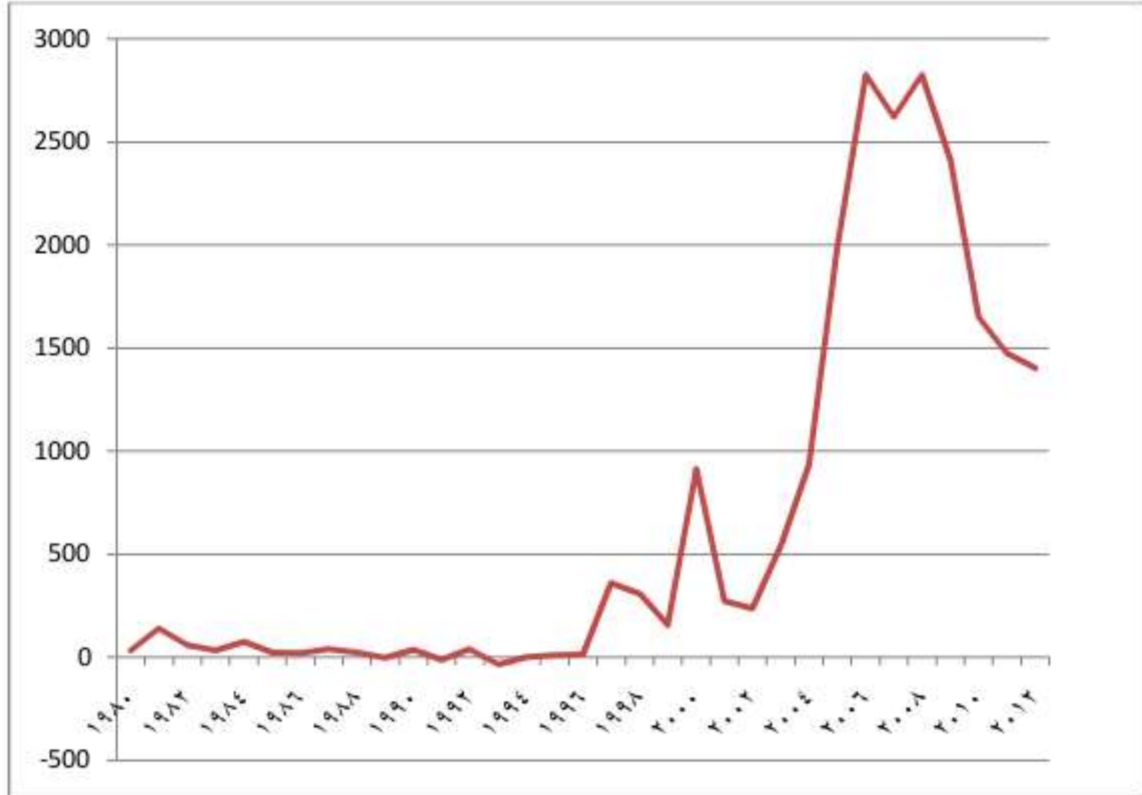
تابع جدول رقم (٣-١)
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية لمجموعة من الدول العربية
(مليون دولار)

الدولة/السنوات	قطر	السعودية	سورية	تونس	الإمارات العربية المتحدة	اليمن
1980	11	3,192-	0-	246	98	
1981	4	6,498	0	327	17-	
1982	4	11,128	0	371	95	
1983	1	4,944	0-	209	46	
1984	15-	4,850	0	141	170	
1985	8	491	15	139	221-	
1986	1-	967	20	86	110	
1987	3-	1,175-	22	103	47	
1988	21-	328-	27	76	189	
1989	2-	654-	30	92	39	
1990	5	312	40	89	116-	131-
1991	43	165	54	173	26	283
1992	40	250	57	584	130	718
1993	72	180	60	656	401	903
1994	132	690	65	566	62	16
1995	94	578	70	378	400	218-
1996	339	64	89	351	301	60-
1997	418	57	80	365	232	139-
1998	347	94	82	668	258	219-
1999	113	123	263	368	985-	308-
2000	252	183	270	779	506-	6
2001	296	504	110	487	1,184	155
2002	624	453	115	821	95	114
2003	625	778	160	639	4,256	89-
2004	1,199	1,942	320	783	10,004	144
2005	2,500	12,097	583	3,308	10,900	302-
2006	3,500	18,293	659	1,616	12,806	1,121
2007	4,700	24,319	1,242	2,759	14,187	917
2008	3,779	39,456	1,467	2,759	13,724	1,555
2009	8,125	36,458	2,570	1,688	4,003	129
2010	4,670	29,233	1,469	1,513	5,500	189
2011	87-	16,308		1,148	7,679	518-
2012	327	12,182		1,918	9,602	349

http://unctadstat.unctad.org

إن الشكل رقم (٣-١) أدناه يوضح التذبذب في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وذلك بناءً على البيانات الموضحة سابقاً من خلال الجدول رقم (٣-١). إن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ابتدأ بالازدياد منذ عام ١٩٩٦ ويعزى الباحث السبب في ذلك تثبيت سعر صرف

الدينار مقابل الدولار، الأمر الذي من شأنه طمأنة المستثمر الأجنبي بعدم انخفاض أرباحه نتيجة تذبذب سعر الصرف.



الشكل (٣-١)
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بالأسعار الجارية (مليون دولار)

٣-٢ قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن.

تعددت قوانين تشجيع الاستثمار، وتم تطويرها والتعديل عليها لتكون جاذبة للاستثمار الأجنبي، وفيما يلي لمحة عنها وعن أهم المواد التي تضمنتها والتي تفيد المستثمر الأجنبي.

١- قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لعام ١٩٥٥

حيث نصت المادة (٦) من هذا القانون على ما يلي:

تتمتع المؤسسات الصناعية الموافق عليها وفق أحكام هذا القانون بالمساعدات والتسهيلات التالية:

أ- تعفى من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية - التي تستوفى على البضائع

المستوردة – الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء اللازمة للإنشاء، وجميع ما يحتاجه المصنع لإنشائه وتأسيسه والمستوردة بقصد استعمالها فيه بالكميات التي تحددها اللجنة في تنسيبها لمجلس الوزراء.

ب- تعفى أرباحها من ضريبة الدخل وضريبة الشؤون الاجتماعية المتحققة عليها بموجب القوانين المعمول بها لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ الإنتاج للصناعات التي تقام بعد نفاذ هذا القانون. أما الصناعات القائمة قبل نفاذه فيحدد بدء مدة الإعفاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة وتُخَفض ضريبتا الدخل والشؤون الاجتماعية بنسبة ٥٠% في السنتين للاحقتين.

ج- تعفى أبنيتها وأراضيها التي تشغلها في عملية إنتاجها الصناعي من ضريبة الأبنية والأراضي ضمن المناطق البلدية ومن ضريبة الأراضي خارج هذه المناطق لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ الإنتاج للصناعات التي تقام بعد نفاذ هذا القانون.

أما الصناعات القائمة قبل نفاذه فيحدد بدء مدة الإعفاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة.

د- تعفى منتجاتها المصدرة من رسوم التصدير.

٢- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧

نصت المادة (٧) من هذا القانون على ما يلي:

أ- لمجلس الوزراء بعد دراسة تنسيبات اللجنة أن يمنح المشروع المصدق جميع أو بعض الإعفاءات التالية :

١- إعفاء الموجودات الثابتة من الرسوم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية الأخرى التي تستحق عليها عندما تستورد بعد العمل بهذا القانون من اجل استعمالها في المشروع حسب الكميات التي يقررها بناء على تنسيبات اللجنة.

٢- إعفاء الأرباح الصافية للمشروع من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اللتين تستحقان عليها لمدة ست سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرة المشروع بالإنتاج أو العمل وفق إعلان ينشر في الجريدة الرسمية موقع من الوزير ومستند إلى قرار من اللجنة يحدد فيه ذلك التاريخ.

٣-إعفاء الأبنية والأراضي التي يمتلكها المشروع وتستعمل لأغراضه من ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات وضريبة الأراضي خارج مناطق البلديات التي تستحقان عليها لمدة ست سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرة المشروع بالإنتاج آو العمل وفق الإعلان المشار إليه في البند (٢).

٤- إعفاء منتجات المشروع المصدرة من رسوم الإنتاج والتصدير لمدة ست سنوات.

ب- إذا كان جزء من المشروع مصدقا وكان الجزء الأخر غير مصدق سواء أجرى تأسيس الجزء المصدق قبل الجزء غير المصدق أم بعده تنحصر الإعفاءات التي يقرر منحها على الجزء المصدق من المشروع.

ج- بعد انقضاء سنوات الإعفاء المشار إليها في البند (٢) يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيبات اللجنة إعفاء مبالغ لا تزيد في مجموعها على (٢٥%) من الأرباح الصافية للمشروع المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية إذا خصصت تلك المبالغ واستثمرت في احد الأغراض التالية:

١- تحسين المشروع آو توسيعه آو زيادة إنتاجه كماً ونوعاً.

٢- بناء مساكن للموظفين والمستخدمين في المشروع المصدق شريطة أن تبقى تلك المساكن ملكا للمشروع.

٣- إقامة أبنية ومنشئات للخدمات الصحية أو الثقافية أو الترفيهية الخاصة بالموظفين والمستخدَمين العاملين في المشروع.

ويشترط في جميع هذه الحالات المباشرة في تنفيذ المشروع الذي تستثمر فيه الأرباح المعفاة بموجب هذه المادة خلال سنة على الأكثر من نهاية السنة المالية التي تحققت تلك الأرباح خلالها وإكمال التنفيذ خلال المدة التي تحددها اللجنة في تنسيباتها لمنح الإعفاء.

ونصت المادة (١٠) معاملة رأس المال الأجنبي كرأس المال المحلي-:

أ- يعامل رأس المال الأجنبي المستثمر في أي مشروع أو مشروع مصدق سواء أكان استثماره مستقلا عن رأس المال المحلي أم بالاشتراك معه معاملة رأس المال المحلي وتضمن الحكومة لرأس المال

الأجنبي التمتع بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى هذا القانون كما تضمن له عدم نقصان تلك الإعفاءات والتسهيلات أو المساس بها بمقتضى أي تشريع لاحق.

ب- على كل شخص يرغب في استثمار رأس مال أجنبي في أي مشروع أن يقدم طلبا على النموذج المقرر إلى وزير الصناعة والتجارة وان يرفق الطلب بأية تفاصيل أو وثائق ضرورية .

٣- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧

نصت المادة (١٤) من القانون على ما يلي:

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي المصدق في أي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) من المادة (١٢) (أ- الصناعة والتعدين ب- الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأسماك وصيدها الفنادق السياحية والنقل السياحي د- المستشفيات) من هذا القانون من الرسوم شريطة أن يتم استيراد تلك الموجودات خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية باعتبار المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تمديد هذه المدة بما لا يزيد على سنتين على أن يكون قد نفذ ما لا يقل عن نصف المشروع.

ب- للجنة أن تسمح بإعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم بما لا يزيد على (١٠%) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة شريطة أن يتم استيراد تلك القطع خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نشر القرار باعتبار المشروع اقتصاديا مصدقا في الجريدة الرسمية.

ج- لوزير الصناعة والتجارة بناءً على تنسيب من المديرية أن يعفى من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي المصدق إذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الأسعار في بلد المنشأ أو تغيير سعر التحويل على الموجودات الثابتة وقطع غيارها.

ونصت المادة رقم (١٦) من القانون على ما يلي:

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب لمدة (٥) خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل إذا لم تتجاوز المدة التي تم تنفيذ

المشروع خلالها ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء الذي وافق فيه على اعتبار المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا في الجريدة الرسمية .

ب- إذا استغرق تنفيذ المشروع مدة تزيد على ثلاث سنوات فتحسم مدة التجاوز من أصل مدة الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- للجنة منح مدة إنتاج أو تشغيل تجريبي لمالك المشروع الاقتصادي المصدق لا تتجاوز أربعة أشهر يعتبر الإنتاج أو التشغيل قد بدأ فعلا بعد انتهائها مباشرة لغايات هذه القانون.

د- بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعفى الأرباح الصافية من الضرائب للمشروع الاقتصادي والمشروع الاقتصادي المصدق المتأتية من الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

٤- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) من هذا القانون لسنة ١٩٩٥

نصت المادة (٣) من هذا القانون على ما يلي:

أ- يتمتع أي مشروع بالإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون إذا كان في أحد القطاعات التالية أو فروعها:

- الصناعة
- قطاع الزراعة (بدون الإجحاف بأية امتيازات وردت في قوانين أخرى).
- المستشفيات
- النقل البحري والسكك الحديدية
- أي قطاع آخر أو فروعه يقرر مجلس الوزراء إضافته بناء على تنسيب المجلس.

ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصناعة والتجارة وتوصية اللجنة منح أي مشروع ينشأ ضمن القطاعات المنصوص عليها في هذا القانون وللسنوات التي يراها مناسبة حوافز أو ضمانات أو مزايا أخرى وفقاً لطبيعة نشاطه وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية واستغلال الموارد الطبيعية المحلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك في حالات خاصة ولاعتبارات يقدرها مجلس الوزراء وتقتضيها المصلحة الوطنية.

ونصت المادة ٦ من القانون على ما يلي:

أ- عفي الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن يتم إدخالها إلى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللجنة تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

ب- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع على أن يتم إدخالها إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

ج- تعفي اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن ٢٥% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

د- تعفي اللجنة من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

ونصت المادة (٧) على ما يلي:

أ- يعفى المشروع في أي من القطاعات أو فروعها المعرفة وفق المادة (٣) من هذا القانون لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة وبالنسب المبينة من كل من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها كما يلي:

٢٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)

٥٠% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)

٧٥% إذا كان المشروع في منطقة التنموية من الفئة (ج)

ب- تمنح اللجنة إعفاءً إضافياً إذا جرى توسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه وأدى إلى زيادة طاقته الإنتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية بموجب هذه الفقرة على أربع سنوات.

٥- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣

نصت المادة رقم (٣) من هذا القانون على ما يلي:

أ-١- يتمتع المشروع بالمزايا والإعفاءات من الرسوم والضرائب المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه إذا كان في أي من القطاعات المعفاة وتعفى موجوداته الواردة ضمن القوائم من الرسوم والضرائب.

2- على الرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة، تخضع السلع والخدمات التي يتم استيرادها أو شراؤها محلياً للمشروع المعفى لضريبة عامة على المبيعات بنسبة (صفر).

ب- لأغراض هذا القانون، تحدد المناطق التي تتمتع المشاريع فيها بالإعفاءات من الرسوم والضرائب بثلاث مناطق تنموية (أ ، ب ، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المعفاة.

ج- إذا نقل المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة من منطقة تنموية إلى منطقة تنموية أخرى، فيعامل لغايات الإعفاء خلال المدة المتبقية معاملة مشاريع المنطقة التنموية المنقول إليها بعد موافقة اللجنة خطيا على ذلك.

ونصت المادة رقم (٤) على ما يلي:

تتمتع المشاريع الصناعية التي تنشأ في المدن الصناعية أو تنقل إليها بالإعفاء من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية ومن ضرائب الأبنية والأراضي وفق الأسس والأحكام والمدد التي يتم تحديدها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون وذلك بالإضافة إلى الإعفاءات المقررة لتلك المشاريع بمقتضى أحكامه.

أما المادة رقم (٢٧) فقد نصت على ما يلي:

أ- يلغى قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، على أن يستمر العمل بالأحكام الواردة فيه والمتعلقة بالقطاعات والحوافز والإعفاءات المنصوص عليها في ذلك القانون أو في قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية وذلك لحين وضع أحكام تحل محلها بموجب أنظمة تصدر استنادا لأحكام هذا القانون.

ب- يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥الى أن تلغى أو يستبدل غيرها بها.

ج- لمقاصد هذا القانون، يقصد بعبارة (قانون تشجيع الاستثمار) حيثما وردت في أي تشريع نافذ المفعول عبارة (قانون الاستثمار).

وفي الخلاصة تبين أن قانون تشجيع الاستثمار رقم (٢٧) لعام ١٩٥٥ قد أعفى أرباح المؤسسات أرباح المؤسسات الصناعية والأبنية والأراضي التي يمتلكها المشروع لأغراضه من ضريبتي الدخل والشؤون الاجتماعية المتحققة عليها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مباشرة المشروع وذلك بعكس قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧، والذي تم خلاله زيادة سنوات الإعفاء إلى ست سنوات بدلاً من ثلاث.

أما قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ فقد أعفى المؤسسات الصناعية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات وذلك بعكس قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والذي نصت المادة (١٦) منه على إعفاء الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي من الضرائب لمدة خمس سنوات.

وفي النهاية جاء قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣ حيث أن أهم ما ورد به نص المادة رقم (٢٧)، والتي نصت على إلغاء قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ على أن يتم الاستمرار بالعمل بالأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه إلى أن تستبدل بغيرها.

وعلى الرغم من التغييرات في قانون تشجيع الاستثمار خلال الأعوام ١٩٨٤-٢٠١٢ فقد ظلت الحوافز غير كافية. حيث أنه لابد من النظر إلى تخفيض الكلفة على المستثمر وذلك من خلال منحه

الأراضي أو الإعفاءات المؤقتة من رسوم الضمان الاجتماعي للموظفين الأردنيين كحافز يقلل من فاتورة العمالة، ويشجع على توظيف الأردنيين.

٣-٣ معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن

لقد تم بذل جهود كبيرة من قبل السلطات الأردنية في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال التحديثات المستمرة لقوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي والتي تم التطرق إليها سابقاً، والعمل على تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ والتي تمنح حوافز جاذبة ومشجعة للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء، من حيث الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من ضريبة الدخل، والتحويل غير المقيد لرأس المال والأرباح. كما أن الأردن يرتبط بعدة اتفاقيات مثل:- اتفاقية التجارة الحرة العربية لعام ١٩٩٨، واتفاقية التجارة الحرة الأردنية – الأمريكية (FTA) في العام ٢٠٠٠، واتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية عام ١٩٩٧، واتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة عام ٢٠٠٤ بغرض تنشيط الاقتصاد والاستثمارات الأردنية، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التسهيلات التفضيلية التي تمنحها هذه الاتفاقيات للسلع الأردنية.

وعلى الرغم من هذه الجهود المستمرة من قبل الحكومة الأردنية، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تعتبر عائقاً أمام وصول الأردن للطموحات التي يصبو إليها، ومن هذه المعوقات: وجود البيروقراطية الإدارية، وتعدد الجهات التي يجب على المستثمر مراجعتها، واحتكار الفرص الاستثمارية المجدية من قبل مجموعة محددة من المستثمرين، وعدم وجود برنامج تسويقي يتلاءم مع السوق الأردني، وصغر حجم السوق، وارتفاع ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وأسعار الطاقة مع عدم وجود ثبات واستقرار للسياسات الاستثمارية والوضع السياسي غير المستقر في المنطقة خصوصاً في الدول العربية المجاورة للأردن، وقلة الفرص الاستثمارية وضعف الإمكانيات التنافسية في العديد من القطاعات الاقتصادية، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتمويل، وسيطرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات، وانخفاض مستويات الدخول والأجور وظهور البطالة .

٣-٤ الوضع الاقتصادي في الأردن

تعرض الأردن إلى العديد من الصدمات الخارجية التي أثرت على نموه الاقتصادي، منها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والربيع العربي وتداعياته ومن ثم انقطاع إمدادات الغاز المصري وآخرها الأزمة السورية وما نتج عنها من تدفق لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما

شكل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الوطني وموارده المحدودة. فقد نما الاقتصاد الأردني بنسبة ٢,٧ % عام ٢٠١٢ مقابل نمو نسبته ٢,٦% عام ٢٠١١، وذلك كما يظهر من خلال الجدول رقم (٣-٢).

أما بما يخص ميزان المدفوعات، فقد أدت الصدمات التي ذكرت أعلاه إلى التأثير على ميزان المدفوعات للاقتصاد الأردني خلال عام ٢٠١٢، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى ٣٩٧٩,١ مليون دينار أي ما نسبته ١٨,١% من الناتج المحلي الاسمي، مقارنة مع عجز بلغ ٢٤٦٢,٦ مليون دينار أي ما نسبته ١٢% من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١١.

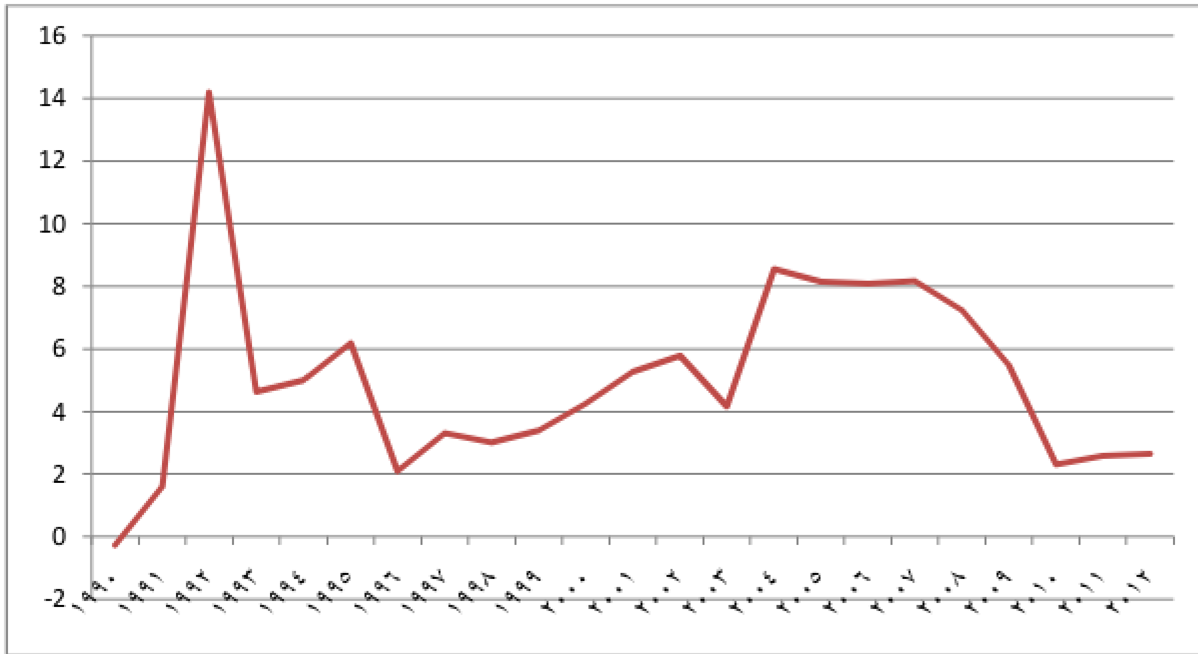
وتعزى الزيادة في عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٧٤٤٨,٨ مليون دينار مقارنة بعام ٢٠١١ والذي بلغ ٦٢٦١,٧ مليون دينار جدول رقم (٣-٣)، وذلك جراء ارتفاع المستوردات من المشتقات النفطية لتعويض التراجع في تدفق الغاز المصري المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية من جهة، وتراجع الصادرات الكلية بنسبة ١,٥% عام ٢٠١٢ متأثرة بضعف الطلب العالمي وتداعيات الأزمة السورية (جدول رقم ٣-٤).

ولا يمكن إغفال تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الأردن (جدول رقم ٣-٥)، خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، حيث بلغ الإنفاق الحكومي ٥٦٣,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠، ووصل إلى ٧٠٦٥,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وهذا يعكس الاتجاه المتزايد لنمو الإنفاق في الأردن، إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً في معدلات النمو السنوية، حيث بلغت أقصى قيمة لها ١٠,٩% عام ٢٠١١، ويلاحظ أيضاً قيم سالبة لمعدلات النمو السنوية، ويعود سبب هذا الانخفاض في حجم الإنفاق إلى اتجاه الحكومة لترشيد الإنفاق، وتذبذب حجم المساعدات الخارجية والظروف الاقتصادية المحيطة بالأردن.

أما بالنسبة إلى الموازنة العامة للحكومة المركزية، يتضح من خلال الجدول رقم (٣-٦) عجز/ وفر الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١)، حيث قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات المالية للحد من تفاقم المشكلة الاقتصادية في الأردن، حيث تم الاعتماد على برنامج التصحيح الاقتصادي والذي أدى بدوره إلى تخفيض عجز الموازنة إلى ٥,٣ مليون دينار عام ١٩٩٣، حيث كان الهدف منه هذا البرنامج تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، وضبط الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية لتخفيض العجز المالي.

ويتضح من خلال الجدول ارتفاع عجز الموازنة عام ٢٠١١ إلى ١٣٨٧,٩ مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك حسب نظر الباحث إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً بعيداً عن ما هو مقدر ضمن

افتراضات الموازنة وتصاعد حالة عدم اليقين في المجتمع بسبب ضبابية المشهد السياسي في المنطقة عامة والأردن خاصة.



الشكل رقم (٣-٢)

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٣-٢)

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي		السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي
1980	2818.1	N/A		1997	4880.5	3.3
1981	3302.2	17.2		1998	5027.5	3
1982	3534.2	7.0		1999	5198	3.4
1983	3455.8	-2.2		2000	5418.7	4.2
1984	3604.1	4.3		2001	5704.2	5.3
1985	3506.5	-2.7		2002	6034.2	5.8
1986	3699.5	5.5		2003	6285.2	4.2
1987	3785.5	2.3		2004	6823.7	8.6
1988	3840.8	1.5		2005	7379.6	8.1
1989	3428.7	-10.7		2006	7976.9	8.1
11990	3419.3	-0.3		2007	86829	8.2
1991	3474.3	1.6		2008	9253.3	7.2
1992	3967.3	14.2		2009	90760	5.5
1993	4151.1	4.6		2010	99805.4	2.3
1994	4358.1	5.0		2011	10244.0	2.6
1951	4627.7	6.2		2012	101516.3	2.7
1996	4724.3	2.1				

الموقع الإلكتروني للبنك المركزي (www.cbj.gov.jo).

جدول رقم (٣-٣)

العجز في الميزان التجارى (مليون دينار)

السنة	العجز في الميزان التجاري		السنة	العجز في الميزان التجاري
1980	N/A		1997	16,051.1-
1981	N/A		1998	1,434.5-
1982	N/A		1999	1,323.7-
1983	N/A		2000	1,541.7-
1984	N/A		2001	1,423.0-
1985	N/A		2002	1,227.1-
1986	N/A		2003	1,415.3-
1987	N/A		2004	2,395.1-
1988	N/A		2005	3,556.3-
1989	N/A		2006	3,584.7-
1990	N/A		2007	4,574.2-
1991	994.1-		2008	5,084.4-
1992	1,461.7-		2009	4,448.8-
1993	1,585.2-		2010	4,823.8-
1994	1,362.4-		2011	6,261.7-
1995	1,347.1-		2012	7,448.8-
1996	1,753.4-			

الموقع الإلكتروني للبنك المركزي (مرجع سابق)

جدول رقم (٣-٤)

الصادرات والمستوردات السلعية بالأسعار الجارية (ألف دينار)

السنة	الصادرات	المستوردات	معاد تصديره	الصادرات الكلية (الصادرات+ المعاد تصديره)	النمو في الصادرات الكلية
1980	120,107	715,977	51,339	171,446	
1981	169,026	1,047,505	73,606	242,632	41.5
1982	185,581	1,142,493	78,946	264,527	9.0
1983	160,085	1,103,310	50,496	210,581	-20.4
1984	261,055	1,071,340	29,605	290,660	38.0
1985	255,346	1,074,445	55,540	310,886	7.0
1986	225,615	850,199	30,414	256,029	-17.6
1987	248,773	916,330	66,814	315,587	23.3
1988	324,789	1,022,469	56,708	381,497	20.9
1989	534,106	1,230,010	103,516	637,622	67.1
1990	612,253	1,725,828	41,819	654,072	2.6
1991	598,627	1,710,463	172,118	770,745	17.8
1992	633,755	2,214,002	195,548	829,303	7.6
1993	691,281	2,453,625	173,380	864,661	4.3
1994	793,919	2,362,583	201,266	995,185	15.1
1995	1,004,534	2,590,250	236,598	1,241,132	24.7
1996	1,039,801	3,043,556	248,370	1,288,171	3.8
1997	1,067,164	2,908,085	234,224	1,301,388	1.0
1998	1,046,382	2,714,374	231,517	1,277,899	-1.8
1999	1,051,353	2,635,207	247,363	1,298,716	1.6
2000	1,080,817	3,259,404	265,765	1,346,582	3.7
2001	1,352,370	3,453,729	274,362	1,626,732	20.8
2002	1,556,748	3,599,160	407,194	1,963,942	20.7
2003	1,675,075	4,072,008	509,797	2,184,872	11.2
2004	2,306,626	5,799,241	446,397	2,753,023	26.0
2005	2,570,222	7,438,864	479,339	3,049,561	10.8
2006	2,929,310	8,187,725	760,571	3,689,881	21.0
2007	3,183,708	9,722,194	879,934	4,063,642	10.1
2008	4,431,113	12,060,895	1,201,892	5,633,005	38.6
2009	3,579,166	10,107,696	947,158	4,526,324	-19.6
2010	4,216,949	11,050,125	773,169	4,990,118	10.2
2011	4,805,873	13,440,215	878,706	5,684,579	13.9
2012	4,749,570	14,733,752	849,902	5,599,472	-1.5

الموقع الإلكتروني للبنك المركزي (مرجع سابق)

جدول رقم (٣-٥)

إجمالي الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي	النمو في إجمالي الإنفاق الحكومي		السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي	النمو في إجمالي الإنفاق الحكومي %
1980	563.2	N/A		**1997**	1952	1.62
1981	647.1	0.84		**1998**	2087.7	1.36
1982	693.6	0.47		**1999**	2039.5	-0.48
1983	705.3	0.12		**2000**	2187.1	1.48
1984	720.8	0.16		**2001**	2316.3	1.29
1985	805.7	0.85		**2002**	2396.2	0.80
1986	981.3	1.76		**2003**	2809.8	4.14
1987	965.9	-0.15		**2004**	3180.5	3.71
1988	1054	0.88		**2005**	3538.9	3.58
1989	1102.3	0.48		**2006**	3912.2	3.73
1990	1120.1	0.18		**2007**	4586.5	6.74
1991	1234.3	1.14		**2008**	5431.9	8.45
1992	1372.5	1.38		**2009**	6030.5	5.99
1993	1411.6	0.39		**2010**	5708	-3.23
1994	1587.8	1.76		**2011**	6801.8	10.94
1995	1693.9	1.06		**2012**	7065.4	2.64
1996	1789.6	0.96				

الموقع الالكتروني للبنك المركزي (مرجع سابق)

جدول رقم (٣-٦)

العجز/ الوفر قي الموازنة العامة للحكومة المركزية (مليون دينار)

السنة	العجز /الوفر في الموازنة		السنة	العجز /الوفر في الموازنة
1980	-38.2		1997	-331.2
1981	-30		1998	-355.6
1982	-38.4		1999	-223.6
1983	0.2		2000	-203.8
1984	-42.4		2001	-224.3
1985	39.1		2002	-220.2
1986	-75.9		2003	-196.8
1987	-95.9		2004	-222
1988	-100.2		2005	-476.8
1989	-18.8		2006	-443.2
1990	49.6		2007	-615
1991	216.7		2008	-338.2
1992	-13.9		2009	-1509.3
1993	-5.3		2010	-1046.4
1994	-50.5		2011	-1387.9
1995	-73.9		2012	
1996	-40.8			

الموقع الالكتروني للبنك المركزي (مرجع سابق)

الفصل الرابع

التحليل القياسي لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن

٤-١ النموذج القياسي

من أجل دراسة العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، قام الباحث باستخدام عدة متغيرات اقتصادية لدراسة أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التابع)، والتي تتمثل بحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ودرجة الانفتاح الاقتصادي وإجمالي الإنفاق الحكومي والاستقرار السياسي في الدول المجاورة (كمتغيرات مستقلة) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، معتمداً في ذلك على البيانات المنشورة لدى كل من البنك المركزي الأردني، دائرة الإحصاءات العامة، مؤتمر الأمم المتحدة (الأنكتاد)، مجموعة البنك الدولي، دائرة مراقبة الشركات.

وسيتم صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة كالتالي :

$$Log\ FDI = \beta_0 + \beta_1\ Log\ RGDP + \beta_2\ Log\ G + \beta_3\ OPEN + \beta_4\ D + U \text{ ....(١)}$$

حيث:

Log FDI: اللوغريتم الطبيعي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

Log RGDP : اللوغريتم الطبيعي لحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Log G: اللوغريتم الطبيعي لإجمالي الإنفاق الحكومي.

OPEN: درجة الانفتاح الاقتصادي، حيث تم قياس هذا المتغير من خلال أخذ المجموع للصادرات والمستوردات وقسمتها على الناتج المحلي الإجمالي.

D: متغير وهمي لتمثيل مستوى الاستقرار السياسي في الدول المجاورة.

وقد صاغت هذه الدراسة نموذجها القياسي الخطي على أساس النماذج النظرية القياسية الموجودة في العديد من الدراسات السابقة، وأهمها دراسة (حجازين، ١٩٩٦) ودراسة (Demirhan & Masca، ٢٠٠٨).

٤-٢ الإطار النظري للنموذج القياسي (التعريفات الإجرائية)

تزايدت أهمية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي في العقود الأخيرة، حيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خصوصاً في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية. فقد تسببت أزمة المديونية الخارجية الدولية عام ١٩٨٢، في انحسار حركة الإقراض

الدولية بعد أن كانت قد لعبت دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات بالدول النامية خلال السبعينات. ولذلك أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للقروض.

ولا بد لنا من معرفة الأسباب التي تكمن وراء إدخال هذه المتغيرات الاقتصادية بهذه الكيفية. وإذا أردنا أن نوضح ذلك، فلا بد من إعطاء التحليل الاقتصادي النظري لكل متغير من المتغيرات التي سوف تتناولها هذه الدراسة، وما هو الأثر الاقتصادي المتوقع لكل متغير مستقل في المتغير التابع، علماً بأن المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

سيتم تمثيل المتغير التابع بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن تعريفه بأنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

كما يمكن تعريفه بأنه تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات (باركر، ١٩٩٨). حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من الموقع الإلكتروني لدائرة مراقبة الشركات.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فسنقدم في ما يأتي التحليل النظري والتفسير الاقتصادي لها:

1 - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

مصطلح الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة يساوي مجموع قيم المنتجات النهائية في تلك السنة، ولحساب قيم المنتجات لابد من أن نضرب كمية كل منها بسعر الواحدة منها في ذلك العام، حيث أن مجموع كل المنتجات المحسوبة بأسعار السنة ذاتها يسمى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث سيتم دراسة حجم السوق من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بهدف إزالة أثر التضخم والتركيز على الإنتاج الحقيقي.

وقد تناول عدد كبير من الدراسات السابقة الناتج المحلي كمحدد للاستثمار الأجنبي منها دراسة العزام (١٩٩٤)، ودراسة آغا (٢٠٠٢) وغيرها من الدراسات العربية والأجنبية.

وعليه، تتوقع هذه الدراسة أن يكون لزيادة الناتج المحلي أثراً موجباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

٢- إجمالي الإنفاق الحكومي:

هنالك صعوبة في تحديد تعريفاً لمفهوم الإنفاق الحكومي، فقد عرّفه (العناني، ١٩٩٣) بأنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الحكومي هو تلك المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها، لمساعدة فئة معينة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية (العلي والكداوي، ١٩٨٨).

إن نجاح الأنشطة الصناعية والزراعية يعتمد على البنية التحتية، كما تعمل الاستثمارات في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والنقل على تحسين الأحوال المعيشية، وتساعد على الحد من الفقر. وتعمل التكنولوجيات الجديدة في مجالي المعلومات والاتصالات على تشجيع النمو، كما تؤدي إلى تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأخرى، وتوسيع نطاق التعليم، ومساندة التقدم الاجتماعي والثقافي .

إن الإنفاق الحكومي وخاصة الرأسمالي يؤدي إلى الحفاظ على البنية التحتية التي تتضمن جملة المؤسسات والهيئات والمباني والشبكات والأنظمة التي لا تنتمي رأسا إلى إنتاج الثروات أو القيم المادية، ولكنها تعتبر ضرورية من أجل عملية الإنتاج المادي ذاتها، وهذه هي البنية التحتية الإنتاجية والتي تضم: النقل والمواصلات، الاتصالات، شبكة الإمداد بالطاقة، والإمداد بالمياه....الخ (صافيتا وعطية، ٢٠٠٣).

حيث تناولت دراسة (الزيادات، ٢٠٠٠) الإنفاق الحكومي لدراسة أثره على الاستثمار الخاص في الأردن. حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى إيجابية الإنفاق الرأسمالي وسلبية الإنفاق الجاري على الاستثمار الخاص في الأردن.

وعليه، سوف تقوم هذه الدراسة بأخذ إجمالي الإنفاق الحكومي لدراسة أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

٣- الانفتاح الاقتصادي:

من الوهلة الأولى، إن الانفتاح هو عكس "الانغلاق" فبينما يشير الأول في المجال الاقتصادي إلى حرية تامة في الاستثمار، يشير الثاني إلى تقييد الاستثمار (مرسى، ١٩٨٢).

ومن الممكن أيضاً تعريف سياسة الانفتاح الاقتصادي بأنه تلك السياسة التي تعمل على اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة وإصدار القوانين واللوائح لتخفيض القيود على العلاقات الاقتصادية والتجارية لأي دولة مع العالم الخارجي (Byone, 2002).

ويرى بعض الاقتصاديين بأن هناك علاقة إيجابية بين درجة الانفتاح الاقتصادي ممثلا بدرجة الانفتاح على التجارة الخارجية (وخصوصا بين الصادرات) والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعزى إلى زيادة حجم التجارة يعطي الشركات الأجنبية فرصة للتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متزايد في مجال الاستيراد والتصدير وبالتالي تحقق عائداً مرتفعاً.

ويقاس الانفتاح الاقتصادي من خلال المعادلة التالية: (الصادرات + المستوردات) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعاً في معظم دراسات السلاسل الزمنية نظراً لتوفر البيانات الخاصة بالصادرات والمستوردات والناتج المحلي الإجمالي. حيث تناولت دراسة آغا (٢٠٠٢) الانفتاح الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

وعليه، تتوقع هذه الدراسة أن يكون للانفتاح الاقتصادي أثراً موجباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

٤- الاستقرار السياسي للدول المجاورة:

وسيُمثّل بمتغير وهمي يأخذ قيمة صفر لفترات الاستقرار وقيمة واحد لفترات عدم الاستقرار في الدول المجاورة للأردن، حيث تفترض هذه الدراسة أن فترات عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة تعتبر جاذبة للاستثمار الأجنبي للأردن.

إن فترات عدم الاستقرار السياسي من الممكن توضيحها كالتالي:

امتدت حرب الخليج الأولى لمدة ثماني سنوات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) والتي وقعت بين العراق وإيران، أما عام ١٩٩١ فقد نشبت حرب الخليج الثانية والتي شنتها قوات التحالف المكونة من

٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

أما الفترة الممتدة خلال (٢٠٠٣-٢٠٠٦) فقد شهدت الغزو الأمريكي للعراق والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين واحتلال العراق عسكرياً من قبل الولايات المتحدة.

وفي النهاية فإن الأعوام ٢٠١٠-٢٠١١ شهدت عدم استقرار سياسي في الدول العربية المجاورة لتأثرها بالربيع العربي.

لهذا تم إعطاء الفترات السابقة القيمة واحد وذلك لعدم الاستقرار السياسي خلالها.

٤-٣ البيانات المستخدمة

قام الباحث باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) لدراسة أثر بعض العوامل الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم الحصول على هذه البيانات من نشرات البنك المركزي الأردني، دائرة مراقبة الشركات، مجموعة البنك الدولي، ودائرة الإحصاءات العامة كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤-١).

جدول رقم (٤-١)

البيانات المستخدمة في الدراسة

Year	FDI	RGDP	OPEN	G	D
1980	2.38	2818.1	0.72	563.2	1
1981	7.02	3302.2	0.84	647.1	1
1982	1.50	3534.2	0.81	693.6	1
1983	5.99	3455.8	0.71	705.3	1
1984	1.63	3604.1	0.70	720.8	1
1985	4.93	3506.5	0.68	805.7	1
1986	7.22	3699.5	0.48	981.3	1
1987	2.68	3785.5	0.51	965.9	1
1988	3.42	3840.8	0.57	1054	1
1989	3.08	3428.7	0.73	1102.3	0
1990	19.88	3419.3	0.85	1120.1	0
1991	15.87	3474.3	0.78	1234.3	1
1992	44.53	3967.3	0.79	1372.5	0
1993	17.14	4151.1	0.81	1411.6	0
1994	38.72	4358.1	0.72	1587.8	0
1995	19.02	4627.7	0.76	1693.9	0
1996	19.74	4724.3	0.83	1789.6	0
1997	104.58	4880.5	0.77	1952	0
1998	18.71	5027.5	0.67	2087.7	0
1999	35.75	5198	0.64	2039.5	0
2000	61.47	5418.7	0.72	2187.1	0
2001	36.04	5704.2	0.76	2316.3	0
2002	58.70	6034.2	0.76	2396.2	0
2003	365.60	6285.2	0.80	2809.8	1
2004	86.18	6823.7	1.0	3180.5	1
2005	327.42	7379.6	1.1	3538.9	1
2006	344.34	7976.9	1.0	3912.2	1
2007	310.75	8629	1.0	4586.5	0
2008	146.15	9253.1	1.1	5431.9	0
2009	139.70	9759.9	0.81	6030.5	0
2010	103.55	9985.5	0.81	5708	0
2011	188.41	10243.8	0.89	6801.8	1
2012	239.30	10515.3	0.89	7065.4	1

٤-٤ نتائج التقدير (التحليل القياسي)

٤-٤-١ سكون السلاسل الزمنية

إن الخطوة الأولى للتحليل القياسي يجب أن تبدأ باختبار سكون السلاسل الزمنية وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة. حيث يتحدد سكون السلاسل الزمنية بثبات التباين والتغاير والوسط الحسابي لكل منها عبر الزمن، لذا فإن عدم تحقق أي من هذه الخصائص في السلاسل الزمنية موضع الدراسة يقود إلى سلاسل زمنية غير ساكنة.

إن اللجوء مباشرة إلى تقدير دالة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) دون اختبار استقرار السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى الحصول على نتائج زائفة (spurious results) وفي هذه الحالة تسمى دالة الانحدار بالانحدار الزائف (spurious regression) (Shewhart, 2004).

إن عدم سكون السلاسل الزمنية يعزى إلى تغيّر تباين السلسلة عبر الزمن ووجود اتجاه (Trend) في بيانات السلسلة، ولحل مشكلة عدم ثبات التباين للسلسلة يتم أخذ اللوغريتم الطبيعي لبياناتها، ولإزالة الاتجاه (Trend) يتم ذلك عن طريق الفروق (First Difference, Second difference,...) حيث أن السلسلة إذا استقرت على المستوى (At Level) فهذا يعني بأنها تتمتع بجميع الخصائص سابقة الذكر ولا مانع من استخدام طريقة المربعات الصغرى في تحليل دالة الانحدار حيث أن النتائج ستكون غير زائفة.

ولابد أيضاً من اختبار درجة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية وذلك حسب طريقة جوهانسن (Johansen maximum likelihood method) حيث يتم هذا الاختبار عن طريق اختبارين وهما اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة الذاتية القصوى (Max-Eigenvalue test).

ولاختبار مدى سكون السلسلة مع مرور الزمن وبالتالي معرفة درجة تكاملها ، يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف حيث يعتبر هذا الاختبار من الاساليب المعاصرة في تحديد سكون البيانات، ومن أكثر الاختبارات استخداماً لقياس مدى سكون المتغيرات اختبار ديكي فولر (Dickey Fuller)، والذي تتلخص فكرته على المعادلة التالية (Gujarati, 1995):

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + E_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ تمثل Y_t المتغير في الزمن t، (E_t خطأ أبيض بوسط حسابي يساوي صفراً وتباين ثابت ($\sigma^2=1$)، و ρ تعبر عن نسب الاحتمال حيث أنه إذا كانت ρ=1 فهذا يعني بأن الفرق الأول= الخطأ وهذا يدل على عدم سكون السلسلة عند المستوى.

أحيناً يكون هنالك مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Auto – Correlation) أي أن الخطأ لا يتمتع بالخصائص المرغوب بها والتي تم ذكرها أعلاه، لذلك تم تطوير اختبار ديكي – فولر ليأخذ أكثر من فترة إبطاء بالإضافة إلى عامل الاتجاه (Trend) ليصبح اختبار (Augmented Dickey Fuller, ADF) كالتالي (Gujarati, 1995):

$$\Delta Y_{t-1} = a + ßT + (P-1)Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_i(\Delta Y_{t-1} + E_t) \text{ ....(3)}$$

حيث :

a: الحد الثابت.

Y_t: المتغير في الزمن t.

M: عدد الفترات المتباطئة زمنياً.

T: الاتجاه العام.

Δ: معامل الفرق.

E_t: خطأ أبيض بوسط حسابي يساوي وتباين ثابت.

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام اختبار (Augmented Dickey Fuller, ADF)، وذلك لاختبار سكون السلاسل الزمنية، والذي يتم من خلاله احتساب نسب الاحتمال. فإذا كانت هذه النسبة أقل من 5%، ترفض الفرضية العدمية (H_0) والتي تشير إلى وجود جذر وحدة، وتقبل الفرضية البديلة (H_a) والتي تشير إلى عدم وجود جذر وحدة وبالتالي تعتبر السلسلة ساكنة عند المستوى وهذا يعني أن (ρ=0 تقريباً). أما في الحالة التي تكون فيها نسبة الاحتمالية أكبر من 5%، ترفض الفرضية

البديلـة (H_a) وتقبـل الفرضـية العدميـة، أي أن هنالـك جـذر وحـدة وبالتـالي فـإن السلسـة الزمنيـة غيـر ساكنة. ويتضح أدناه الفرضية العدمية والفرضية البديلة:

$$H_0: \rho - 1 = 0$$

$$H_a: \rho - 1 < 0$$

تم استخدام البرنامج الإحصائي E-Views خلال هذه الدراسة لتنفيذ هذا الاختبار، وتم تطبيق اختبـار جـذر الوحـدة للسلاسـل الزمنيـة المختلفـة باسـتخدام المقطـع (Intercept)، ويتضـح مـن خـلال الجدول رقم (٤-٢) نتيجة الاختبار:

جدول رقم (٤-٢)

نتائج اختبار ديكي فولر لسكون السلاسل الزمنية عند المستوى

النتيجة	(P) Value	(ADF) Test statistics	المتغيرات
غير مستقرة	0.822	-0.74	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
غير مستقرة	0.987	0.58	إجمالي الإنفاق الحكومي
غير مستقرة	0.374	-1.80	الانفتاح الاقتصادي
غير مستقرة	0.995	0.971	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى I(0) وذلك لأن قيمة ρ الاحتمالية أعلى من 5%، لذلك سوف يتم إعادة الاختبار عند الفرق الأول I(1)، وفيما يلي نتائج الاختبار كما يتضح من خلال (الجدول رقم ٤-٣).

جدول رقم (٤-٣)

نتائج اختبار ديكي فولر لسكون السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغيرات	(ADF) Test statistics	(P) Value	النتيجة
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	-11.09	0.0000	مستقرة
إجمالي الإنفاق الحكومي	-6.11	0.0000	مستقرة
الانفتاح الاقتصادي	-3.32	0.0234	مستقرة
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-4.77	0.0006	مستقرة

كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤-٣) أن جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، وذلك لأن نسبة الاحتمالية أقل من 5%.

ولتأكيد سكون السلاسل الزمنية، سوف يتم استخدام اختبار (Phillip – Peron, PP)، وعند تطبيق هذا الاختبار تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (٤-٤)

نتائج اختبار فيليب بيرون لسكون السلاسل الزمنية عند المستوى

المتغيرات	(PP) Test statistics	(P) Value	النتيجة
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	-1.64	0.540	غير مستقرة
إجمالي الإنفاق الحكومي	0.66	0.99	غير مستقرة
الانفتاح الاقتصادي	-1.98	0.29	غير مستقرة
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.26	0.97	غير مستقرة

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى I(0) وذلك لأن قيمة ρ الاحتمالية أعلى من 5%، لذلك سوف يتم إعادة اختبار فيليب بيرون عند الفرق الأول I(1)، وفيما يلي نتائج الاختبار كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤-٥).

جدول رقم (٤-٥)

نتائج اختبار فيليب بيرون لسكون السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغيرات	(PP) Test statistics	(P) Value	النتيجة
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	-11.44	0.0000	مستقرة
إجمالي الإنفاق الحكومي	-6.13	0.0000	مستقرة
الانفتاح الاقتصادي	-4.72	0.0007	مستقرة
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-4.78	0.0006	مستقرة

يتضح من خلال نتائج اختبار (ADF) واختبار (PP) لسكون السلاسل الزمنية، أن جميع السلاسل استقرت عند أخذ الفرق الأول، ولهذا السبب لا يمكن تقدير معلمات النموذج عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث أنه إذا تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معلمات النموذج سوف يتم التوصل إلى نتائج زائفة لا يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية.

٢-٤-٤ اختبار التكامل المشترك (Johansen maximum likelihood Procedure & Trace test)

لابد من اختبار التكامل المشترك وذلك لتحديد الطريقة المناسبة للتحليل، حيث أنه إذا لم يكن هنالك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات (أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات)، فلا حاجة إلى إدخال حد تصحيح الخطأ في النموذج، فتكون الطريقة المناسبة في التقدير هي طريقة متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto regression) (VAR)، أما إذا كان هنالك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات فقد يؤدي هذا إلى تقديرات مزيفة لمعلمات الانحدار المقدرة حيث أن استخدام اختبار (VAR) في هذه الحالة غير جائز، لذا يجب إضافة مقدار الخطأ إلى المعادلات وهو ما يسمى بنموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM) (العبدلي، 2007).

من خلال اختبار التكامل المشترك لمجموعة المتغيرات المستخدمة في الدراسة تبين أنه لا يوجد علاقة تكاملية بينها حسب اختبار الأثر (Trace Test) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيمة الاحتمالية كانت أكبر من 5% (جدول رقم ٤- ٦). أما اختبار (Max-eigenvalue test) فقد بين أيضاً

أنه لا يوجد علاقة تكاملية بين المتغيرات، حيث تجاوزت قيمة الاحتمالية 5% كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤-٧).

الجدول رقم (٤-٦)

اختبار التكامل المشترك للمتغيرات قيد الدراسة حسب طريقة الأثر (Trace test)

العلاقة	اختبار Trace statistics	Critical value at 5%	الاحتمالية (P Value)
على الأقل علاقة واحدة	44.30	47.856	0.103
على الأقل علاقتين	23.00	29.797	0.246
على الأقل ثلاث علاقات	8.33	15.495	0.430
على الأقل أربع علاقات	1.58	3.841	0.174

الجدول رقم (٤-٧)

اختبار التكامل المشترك للمتغيرات قيد الدراسة حسب طريقة القيمة القصوى (Max-eigenvalue test)

العلاقة	اختبار Max-Eigen statistics	Critical value at 5%	الاحتمالية (P Value)
على الأقل علاقة واحدة	21.31	27.584	0.258
على الأقل علاقتين	14.67	21.131	0.312
على الأقل ثلاث علاقات	6.48	14.264	0.173
على الأقل أربع علاقات	1.85	3.841	0.174

إن نتيجة اختبار التكامل المشترك أعلاه تدل على أن الاختبار الأمثل الذي يجب إتباعه هو تقدير (VAR) وذلك لأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبالتالي لا حاجة لإضافة حد تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model ,VECM) إلى النموذج.

٣-٤-٤ تحليل مكونات التباين

بناءاً على ما سبق، سوف يتم استخدام طريقة (Variance Decomposition) لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) والتي تحلل العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير.

إن أهمية هذا التحليل تظهر في إعطائه الأهمية النسبية لأثر التغير المفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج، ويقسم تباين خطأ النموذج لكل متغير إلى قسمين الأول يخص المتغير نفسه والقسم الآخر يخص المتغيرات الأخرى في النموذج، أي أن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ. وإن صح القول فإن تحليل مكونات التباين يصلح للتنبؤ، وذلك لأنه يشير إلى مدى تفسير تباينات المتغيرات المستقلة لتباين المتغير التابع.

وبتطبيق هذا الاختبار على النموذج القياسي قيد الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views)، تم التوصل إلى النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (٤-٨).

جدول رقم (٤-٨)

نتائج تحليل مكونات التباين للاستثمار الأجنبي المباشر

الفترة	S.E.	الاستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي الانفاق الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الانفتاح الاقتصادي	متغير وهمي	المجموع
1	0.3	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
2	0.4	72.1	7.5	9.6	9.2	1.6	27.9
3	0.4	71.9	6.8	9.4	10.5	1.4	28.1
4	0.4	67.5	6.4	11.8	9.8	4.5	32.5
5	0.4	66.6	7.0	11.7	9.4	5.3	33.4
6	0.4	65.6	7.5	11.9	9.3	5.7	34.4
7	0.4	64.4	9.0	11.6	9.5	5.6	35.6
8	0.4	63.6	9.8	11.5	9.5	5.5	36.4
9	0.4	63.2	10.4	11.4	9.4	5.6	36.8
10	0.4	63.1	10.5	11.3	9.4	5.6	36.9

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه، والموضحة خلال الجدول رقم (٤-٨)، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر معنوياً بالتغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. ويتضح ذلك من خلال

التناقص في القوة التفسيرية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر لنفسه عبر الزمن، والمصاحب لزيادة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في الاستثمار الأجنبي المباشر كما يتضح من العامود الأخير من الجدول السابق.

ونلاحظ أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100%، ثم تتناقص القوة التفسيرية له إلى 66.6% عند الفترة الخامسة، ومن ثم تستقر خلال الفترتين الأخيرتين التاسعة والعاشرة بنسبة 63.1 تقريباً. وأيضاً لابد من الإشارة إلى أن التغيرات في كل من الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي، والمتغير الوهمي تفسر ما مجموع نسبته 27.9% من تنبؤ الخطأ الناتج في الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الثانية، ثم تبدأ هذه القوة التفسيرية بالارتفاع حتى تصل إلى 36.9% في الفترة العاشرة.

كما نلاحظ الأثر الضئيل للمتغير الوهمي المتمثل بالاستقرار السياسي في الدول المجاورة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، ويتضح ذلك من خلال محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد كانت عند الفترة الثانية تساوي 1.6% وعند الفترة الثالثة 1.4%.

وأيضاً اتضح من خلال النتائج الأثر الضئيل للإنفاق الحكومي في الأجل القصير، حيث تناقصت القوة التفسيرية له من 7.5% خلال الفترة الثانية إلى 6.8% خلال الفترة الثالثة.

أما الانفتاح الاقتصادي فقد أظهرت التغيرات التفسيرية له الازدياد خلال الفترات الأولى، حيث ارتفعت إلى نسبة 10.5% إلى أن استقرت بعد الفترة الثالثة وحتى نهاية الفترة العاشرة بنسبة 9.5% تقريباً، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكان أثره أضعف من الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، ويتضح ذلك من خلال التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت نسبة 9.5% تقريباً خلال الفترات الثانية والثالثة إلى أن استقرت خلال الفترات الأخيرة حيث بلغت خلال الفترة العاشرة نسبة 11.3%.

إن هذا يدل على أن الانفتاح الاقتصادي حظي بأهمية نسبية أكبر من باقي المتغيرات الاقتصادية من حيث الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. ولابد من الإشارة إلى

أن اقتراب النتائج من بعضها خلال الفترات الأولى واستقرارها خلال الفترات الأخيرة فهذا يدل على أن الأثر يكون فقط في الأجل القصير.

٤-٤-٤ مصداقية النتائج

إن الخطوة التالية تتمثل في إعادة الاختبار ولكن بعد إعادة ترتيب المتغيرات للتأكد من مصداقية النتائج حسب الطريقة التي يعتمد عليها توزيع تشولاسكي (Choleski Decomposition).

يتضح من خلال الجدول رقم (٤-٩) أنه بعد إعادة ترتيب المتغيرات تبين عدم اختلاف النتائج كثيراً، حيث بقي متغير الانفتاح الاقتصادي له التفسير الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، حيث أن القوة التفسيرية له خلال الفترة الثانية بلغت 17.4% أما الفترة الثالثة 17.7%.

جدول رقم (٤-٩)

نتائج تحليل مكونات التباين للاستثمار الأجنبي المباشر بعد إعادة ترتيب المتغيرات الاقتصادية

الفترة	S.E.	الاستثمار الأجنبي المباشر	الانفتاح الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الإنفاق الحكومي	متغير وهمي	المجموع
1	0.3	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
2	0.4	72.1	17.4	7.1	1.9	1.6	27.9
3	0.4	71.9	17.7	6.5	2.4	1.4	28.1
4	0.4	67.5	16.7	8.6	2.7	4.5	32.5
5	0.4	66.6	16.0	8.4	3.6	5.3	33.4
6	0.4	65.6	15.9	8.6	4.2	5.7	34.4
7	0.4	64.4	16.4	8.4	5.2	5.6	35.6
8	0.4	63.6	16.6	8.3	5.9	5.5	36.4
9	0.4	63.2	16.5	8.3	6.3	5.6	36.8
10	0.4	63.1	16.4	8.3	6.6	5.6	36.9

أما نتائج تحليل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression) (VAR) فكانت كما هو موضح من خلال الجدول رقم (٤-١٠) أدناه، حيث دلت النتائج إلى معنوية النموذج

ككل لفترات الإبطاء مجتمعة، وذلك من خلال ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي (5.855)، ودلت النتائج إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد (R-squared) والتي بلغت 93%، والتي تعني بأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 93% من المتغير التابع.

جدول رقم (٤-١٠)
نتائج تحليل متجه الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates					
Sample (adjusted): 1984 2012					
Included observations: 29 after adjustments					
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
	LOGFDI	LOGG	LOGRGDP	OPEN	DUM
LOGFDI(-1)	-0.14052	0.044177	0.042538	-0.068375	0.387977
	-0.4399	-0.03632	-0.01916	-0.0789	-0.51566
	[-0.31944]	[1.21638]	[2.22016]	[-0.86663]	[0.75239]
LOGFDI(-2)	0.268264	0.020973	0.024773	-0.030034	-0.227131
	-0.40749	-0.03364	-0.01775	-0.07308	-0.47767
	[0.65834]	[0.62339]	[1.39581]	[-0.41096]	[-0.47550]
LOGFDI(-3)	0.494569	0.01449	0.002798	0.010205	-0.421933
	-0.46008	-0.03798	-0.02004	-0.08252	-0.53932
	[1.07497]	[0.38146]	[0.13963]	[0.12368]	[-0.78235]
LOGFDI(-4)	0.204364	0.005224	-0.014755	0.059785	-0.516887
	-0.34001	-0.02807	-0.01481	-0.06098	-0.39857
	[0.60105]	[0.18610]	[-0.99629]	[0.98035]	[-1.29684]
LOGG(-1)	-2.704016	0.378134	-0.22244	0.826646	-0.619863
	-5.04197	-0.41627	-0.21961	-0.9043	-5.91034
	[-0.53630]	[0.90838]	[-1.01291]	[0.91413]	[-0.10488]
LOGG(-2)	0.289793	-0.00303	0.137439	-0.189723	1.142127
	-6.15317	-0.50802	-0.268	-1.1036	-7.21291
	[0.04710]	[-0.00596]	[0.51282]	[-0.17191]	[0.15834]

تابع جدول رقم (٤-١٠)

نتائج تحليل متجه الانحدار الذاتي

	LOGFDI	LOGG	LOGRGDP	OPEN	DUM
LOGG(-3)	-0.257085	0.178958	-0.212768	0.520337	-1.538907
	-5.61607	-0.46367	-0.24461	-1.00727	-6.58331
	[-0.04578]	[0.38596]	[-0.86982]	[0.51658]	[-0.23376]
LOGG(-4)	2.155091	0.040565	0.182269	0.177021	-6.498052
	-5.31757	-0.43903	-0.23161	-0.95373	-6.2334
	[0.40528]	[0.09240]	[0.78697]	[0.18561]	[-1.04246]
LOGRGDP(-1)	-2.919777	0.087983	0.548948	0.094468	7.390548
	-7.36959	-0.60845	-0.32099	-1.32177	-8.63883
	[-0.39619]	[0.14460]	[1.71019]	[0.07147]	[0.85550]
LOGRGDP(-2)	3.187847	0.387139	0.595588	-0.994943	0.480872
	-6.71942	-0.55477	-0.29267	-1.20516	-7.87669
	[0.47442]	[0.69784]	[2.03503]	[-0.82557]	[0.06105]
LOGRGDP(-3)	-5.495975	-0.662715	-0.330549	1.439163	4.879811
	-7.15074	-0.59038	-0.31145	-1.28251	-8.38229
	[-0.76859]	[-1.12253]	[-1.06131]	[1.12214]	[0.58216]
LOGRGDP(-4)	6.805098	0.645845	0.214414	-2.323989	3.238787
	-5.14317	-0.42463	-0.22401	-0.92245	-6.02897
	[1.32313]	[1.52096]	[0.95715]	[-2.51937]	[0.53720]
OPEN(-1)	1.176885	0.142957	-0.020049	1.076466	1.698252
	-1.18671	-0.09798	-0.05169	-0.21284	-1.39109
	[0.99172]	[1.45909]	[-0.38788]	[5.05760]	[1.22080]
OPEN(-2)	0.727101	-0.149697	0.069346	-1.041654	-1.882035
	-1.66541	-0.1375	-0.07254	-0.2987	-1.95223
	[0.43659]	[-1.08872]	[0.95600]	[-3.48732]	[-0.96404]
OPEN(-3)	-0.437972	0.046917	-0.03184	0.8277	1.331084
	-1.98951	-0.16426	-0.08665	-0.35683	-2.33215
	[-0.22014]	[0.28563]	[-0.36744]	[2.31962]	[0.57075]

تابع جدول رقم (٤-١٠)

نتائج تحليل متجه الانحدار الذاتي

	LOGFDI	LOGG	LOGRGDP	OPEN	DUM
OPEN(-4)	-1.058371	0.025007	0.048486	-0.770277	-1.098755
	-1.59985	-0.13209	-0.06968	-0.28694	-1.87538
	[-0.66155]	[0.18932]	[0.69582]	[-2.68446]	[-0.58588]
DUM(-1)	0.089196	0.001062	0.005739	0.115157	0.205167
	-0.2867	-0.02367	-0.01249	-0.05142	-0.33608
	[0.31111]	[0.04485]	[0.45958]	[2.23947]	[0.61047]
DUM(-2)	-0.016972	-0.01373	-1.74E-05	0.03104	-0.492663
	-0.28484	-0.02352	-0.01241	-0.05109	-0.33389
	[-0.05959]	[-0.58385]	[-0.00140]	[0.60758]	[-1.47551]
DUM(-3)	-0.137578	-0.000716	-0.013991	-0.031223	0.023927
	-0.29371	-0.02425	-0.01279	-0.05268	-0.34429
	[-0.46842]	[-0.02952]	[-1.09370]	[-0.59272]	[0.06950]
DUM(-4)	-0.115424	0.024816	0.00988	0.04736	-0.406559
	-0.26702	-0.02205	-0.01163	-0.04789	-0.313
	[-0.43227]	[1.12567]	[0.84954]	[0.98892]	[-1.29889]
C	-3.539158	-0.483056	0.173401	2.898745	-33.39839
	-9.83926	-0.81235	-0.42855	-1.76471	-11.5338
	[-0.35970]	[-0.59464]	[0.40462]	[1.64262]	[-2.89569]
R-squared	0.936059	0.997562	0.997876	0.959852	0.83265
Adj. R-squared	0.776207	0.991466	0.992565	0.859481	0.414276
Sum sq. resids	0.856709	0.00584	0.001625	0.027559	1.177219
S.E. equation	0.327244	0.027018	0.014253	0.058693	0.383604
F-statistic	5.855785	163.6453	187.8995	9.563085	1.990204
Log likelihood	9.919091	82.25114	100.797	59.75248	5.310828
Akaike AIC	0.764201	-4.224216	-5.503239	-2.672585	1.082012
Schwarz SC	1.754311	-3.234105	-4.513128	-1.682474	2.072123
Mean dependent	1.577931	3.331379	3.736207	0.793103	0.413793
S.D. dependent	0.691749	0.292462	0.165301	0.156573	0.50123
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.29E-12			
Determinant		2.07E-15			

resid covariance					
Log likelihood		284.5331			
Akaike information criterion		-12.38159			
Schwarz criterion		-7.431036			

٥-٤-٤ دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response function)

تعتبر دوال الاستجابة لردة الفعل من الطرق التي يتم استخدامها أيضاً للتعرف على السلوك الحركي للنموذج، حيث توضح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات (أي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية) على القيم الحالية والمستقبلية للنموذج (الحوشان، 2003).

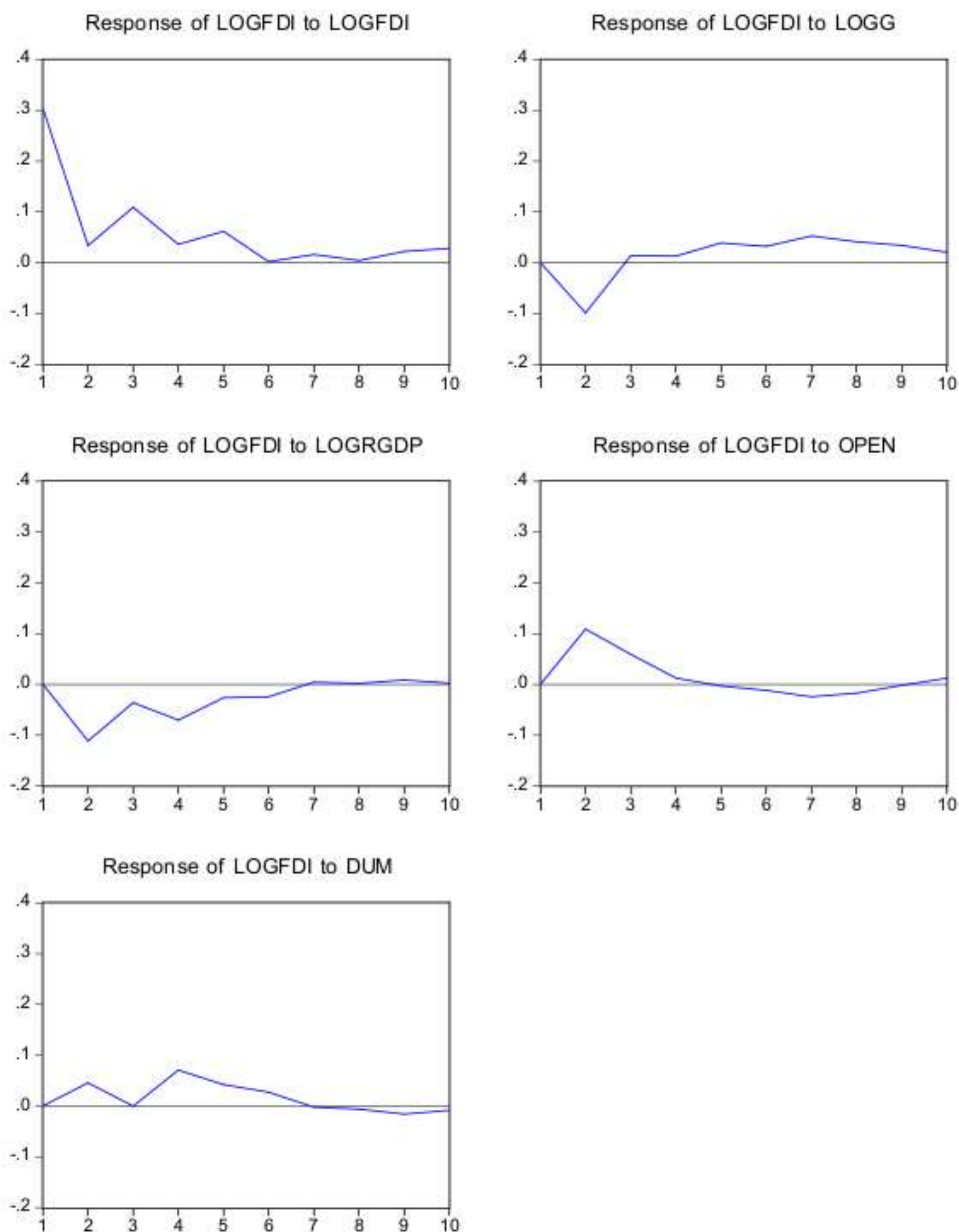
لذا تعمل دالة الاستجابة لردة الفعل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي هزة أو صدمة مفاجئة في متغير النموذج.

يوضح الشكل رقم (٤-١) استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، فالدوال في الشكل تمثل استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات لمتغيرات النموذج، فالمحور الأفقي يبين عدد الفترات (السنوات) التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير، أما المحور الرأسي فيقيس استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة مئوية)، فنلاحظ استجابة الاستثمار الأجنبي للصدمات غير المتوقعة له موجبة دائماً وتتضاءل، وهذا يتفق مع نتائج تحليل مكونات التباين.

أما استجابة الاستثمار الأجنبي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي فهي استجابة سالبة لغاية الفترة الثالثة ومن ثم تتصاعد بشكل بطيء خلال الفترات الأولى وتستقر خلال الفترات الأخيرة، أما بالنسبة إلى استجابة الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي سالبة خلال الفترات الأولى وتتزايد تدريجياً حتى تقترب من الصفر خلال الفترات الأخيرة.

إن الشكل يوضح أيضاً استجابة الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى الانفتاح الاقتصادي، فهي في ازدياد إلى أن تصل الفترة الثالثة ثم تبدأ بالانخفاض، إلى أن تستقر خلال الفترات الأخيرة.

وكما يظهر أيضاً استجابة الاستثمار الأجنبي لصدمة مفاجئة بالنسبة إلى المتغير الوهمي المتمثل بالاستقرار السياسي في الدول المجاورة، حيث أن الاستجابة تتزايد وتتناقص مرة أخرى، إلى أن تستقر خلال الفترات الأخيرة.



الشكل رقم (٤-١)

دوال استجابة ردة الفعل لمتغيرات الدراسة

٤-٤-٦ تحديد فترات الإبطاء الزمني (Selection the Lag-Length):

بعد إجراء فحص اختبار عدد فترات التباطؤ المناسبة، وذلك حسب معيار شوارتز (Shewhart) واكايك (Akaike)، نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤-١١) أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي أربعة فترات حسب معيار أكايك مقابل فترة تباطؤ واحدة حسب معيار شوارتز (SIC)، وتم اعتماد أربعة فترات تباطؤ لاستخدامها في الدراسة حسب معيار اكايك المستخدم في أغلب دراسات السلاسل الزمنية.

جدول رقم (٤-١١)

عدد فترات الإبطاء الزمني

Endogenous variables: LOGFDI LOGG LOGRGDP OPEN DUM		
Lag	**AIC**	**SC**
0	-3.519847	-3.284106
1	-10.14268	-8.728241*
2	-10.06576	-7.472616
3	-10.29392	-6.522071
4	-12.38159*	-7.431036

AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
* indicates lag order selected by the criterion

٤-٤-٧ اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test)

تم إجراء اختبار جرانجر للسببية على متغيرات النموذج، حيث أظهرت النتائج كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤-١٢) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (p) (0.0242) وهي أقل من نسبة 5%، لذا فإننا نرفض الفرضية العدمية القائلة أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي يسبب الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (p) (0.0004)، حيث أننا نستطيع رفض الفرضية العدمية القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي.

أما بما يخص الانفتاح الاقتصادي فقد أظهرت النتائج أنه لا يسبب الاستثمار الأجنبي، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (*p*) (0.8127) وهي أكبر من 5%، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن الانفتاح الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الانفتاح الاقتصادي، قبول وذلك لأن قيمة الاحتمالية (*p*) بلغت (0.0172) وهي أقل من 5%، لذا فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي يسبب الانفتاح الاقتصادي.

جدول رقم (٤-١٢)

اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/03/14 Time: 21:47			
Sample: 1980 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGRGDP does not Granger Cause LOGFDI	31	4.30996	0.0242
LOGFDI does not Granger Cause LOGRGDP		10.6443	0.0004
OPEN does not Granger Cause LOGFDI	31	1.81605	0.1827
LOGFDI does not Granger Cause OPEN		4.76603	0.0172

٤-٤-٨ الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

لابد من إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر وذلك لعدم الحصول على نتائج زائفة، حيث يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتياً.

حيث يتضح من خلال الجدول رقم (٤-١٣) أدناه وحسب اختبار (Lutkepohl) أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ويظهر ذلك من خلال قيمة الاحتمالية (*p*) والتي تجاوزت نسبتها 5%، ولذلك تم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٤-١٣)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 29				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.039299	0.007464	1	0.9312
2	0.069549	0.023379	1	0.8785
3	0.043111	0.008983	1	0.9245
4	-0.022638	0.002477	1	0.9603
5	-0.100452	0.048771	1	0.8252
Joint		0.091074	5	0.9999

ولابـد أيضـاً مـن اختبـار الارتبـاط التسلسـلي للبـواقي، حيـث أظهـرت نتـائج اختبـار (Autocorrelation LM Test) والموضحة من خلال الجدول رقم (٤-١٤) عدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطـاء، ويظهـر ذلـك مـن خـلال قيمـة الاحتماليـة (*p*) والتـي تجـاوزت نسـبة 5%، لـذلك تـم قبـول الفرضية العدمية القائلة بأنه لا يوجد تسلسل زمني للأخطاء ، أي أن الأخطاء غير مترابطة.

وأظهر أيضاً اختبار (Heteroskedasticity) قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء في النموذج حيث بلغت قيمة الاحتمالية (*p*) 0.038 وهي أقل من 5%، لذلك نستطيع رفض الفرضية العدمية القائلة بأنه لا يوجد تجانس لتباين الأخطاء في النموذج.

جدول رقم (٤-١٤)

الارتباط التسلسلي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Sample: 1980 2012		
Included observations: 29		
Lags	LM-Stat	Prob
1	28.06165	0.3050
2	28.38976	0.2902
3	30.31374	0.2128
4	17.23196	0.8732
5	23.92771	0.5236
6	15.36809	0.9324
7	10.45036	0.9953
8	18.11700	0.8374
9	23.58075	0.5437
10	19.61265	0.7668
11	19.88349	0.7529
12	27.91305	0.3119

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- أظهرت النتائج الأثر الضئيل لإجمالي الإنفاق الحكومي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

٢- اتضح من خلال النتائج أن الاستقرار السياسي في الدول المجاورة له أثر ضئيل على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، لكن أثره يتضح في الأجل الطويل وذلك بسبب استقرار القوة التفسيرية له خلال الفترات الأخيرة. حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر قيد الدراسة ينطوي على امتلاك المستثمر الأجنبي لأصول مادية يصعب تحريكها أو بيعها في الأجل القصير، وبالتالي يعتبر هذا النوع من الاستثمار أقل تقلباً من الاستثمار في المحفظة المالية خاصة عندما تنشأ حالات من عدم الاستقرار السياسي.

٣- إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، أي أنه لابد من ارتفاع النمو الاقتصادي سنوياً ليقابله زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- إن استبعاد القيود أمام حركة الأموال الأجنبية والعربية ومنح الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمر، لها أثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما أثبتته النتائج، حيث حظي متغير الانفتاح الاقتصادي للدولة بالنسبة الأكثر تأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

٥- لا يوجد تنسيق بين المؤسسات والدوائر الحكومية بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن البيانات المتوفرة لدى مؤسسة تشجيع الاستثمار يدخل في حسابها فقط الاستثمارات المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار.

٦- قاعدة البيانات الإحصائية للبنك المركزي لا يتوفر من ضمنها الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الأردن، حيث بدأ البنك المركزي باحتسابه في أوائل التسعينات.

٧- أظهر صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ازدياداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، إلا أنه بدأ بالتراجع خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، ويعزى السبب للأوضاع السياسية في الدول المجاورة، والذي من الممكن أن يكون له الأثر في هذا الانخفاض.

٥-٢ التوصيات

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى التوصيات التالية:

١- في هذه الدراسة تم استخدام إجمالي الإنفاق الحكومي والذي أظهر أثره الضئيل على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا يوصي الباحث الباحثين في هذا الموضوع بتجربة أثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي كلاً على حدة وذلك لدراسة أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- التنسيق بين الجهات الرسمية المختلفة لتوفر بيانات دقيقة حول الاستثمار العربي والأجنبي الداخل إلى الأردن، وفرص التوظيف التي يوفرها، والأشكال التي يدخل بها للسوق، والقطاعات الأكثر توجهاً لها.

٣- لابد من الاهتمام بتطور النمو الاقتصادي سنوياً، حيث أن الناتج المحلي له أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، ويمكن ذلك عن طريق تطوير بنية تحتية فعالة ومرنة، وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع، و تطوير القوة العاملة بحيث تتمتع بمستوى عال من المهارات والإنتاجية.

٤- تبسيط الإجراءات على المستثمر، من ناحية الإجراءات الجمركية وما يتبعها من تخليص وتخمين ودفع الرسوم و غيرها.

٥- العمل الدائم على تطوير القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي و إعطاء ميزات إضافية للمستثمر، لجذب الاستثمارات التي تؤدي إلى تقليل نسبة البطالة، وجذب التكنولوجيا إلى البلد، وزيادة الصادرات وانخفاض المستوردات التي تؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري.

٦- الترويج للأردن خارجياً عن طريق عقد محاضرات وندوات خارجياً من قبل أشخاص مؤهلين وملمين بالتشريعات والقوانين الأردنية، وذلك لعرض الامتيازات التي يقدمها الأردن للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى فرصة ازدياد هذه الاستثمارات في الأردن.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١- آغا، أمين (٢٠٠٢)، **الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٢- البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية السنوية، نشرات خاصة، (**www.cbj.gov.jo**).

٣- باركر، مشتاق (١٩٩٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، **المجلة الاقتصادية السعودية**، السنة الأولى، العدد (١)، ص١٢٣.

٤- الحجازين، زياد (١٩٩٦)، **مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٥- الحوشان، حمد بن محمد (٢٠٠٣)، الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص: طريقة متجه الانحدار الذاتي، **مجلة دراسات اقتصادية**، جمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (٤)، العدد (٧)، ص٢٧.

٦- حشاد، نبيل (١٩٩٦)، **الجات ومنظمة التجارة العالمية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٧- الخشمان، هيثم (٢٠٠٦)، **مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٨- خليل، محمد (١٩٩٤)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، **مجلة مصر المعاصرة**، ص١٤٩- ١٥١.

٩- دائـــرة مراقبـــة الشـــركات، قاعـــدة بيانـــات الشـــركات، إحصـــائيات الشـــركات (http://www.ccd.gov.jo/).

١٠-الزيادات، جمعة (٢٠٠٠)، **الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

١١-زريقات، نضال (٢٠٠٦)، **أثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الأردن،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

١٢-صافيتا، محمد وعطية، عدنان (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، **جغرافية العمران،** دمشق: جامعة دمشق.

١٣-لطايفـــة، أمجـــد (١٩٩٦)، **الاســـتثمارات الخارجيـــة ودورهـــا فـــي التنميـــة الاقتصـــادية فـــي الأردن،** رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة، جامعـــة اليرمـــوك، إربد، الأردن.

١٤-العبدلي، عابد (٢٠٠٧)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،** جامعة الأزهر، العدد (٣٢)، ص٢٠-٢٦.

١٥-العزام، نضال (١٩٩٠)، **محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

١٦- العلي، عادل وكداوي، طلال (١٩٨٨)، **اقتصاديات المالية العامة،** الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

١٧- الغناني، حمدي (١٩٩٣)، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي،** الطبعة الأولى، الجزء الأول، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٨- عبد، محمد (٢٠٠٥)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي،** عمّان: دار النفائس.

١٩-الفخري، عوني (٢٠٠٢)، **التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة**، ط١، بغداد: بيت الحكمة.

٢٠-قحف، عبد السلام (١٩٨٩)، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٢١-قحف، عبد السلام (١٩٩١)، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

٢٢-قحف، عبد السلام (٢٠٠١)، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، ط١، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية.

٢٣- قحف، عبد السلام (٢٠٠١)، **نظريات التدويل**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٢٤- قحف، عبد السلام (٢٠٠١)، **إدارة الأعمال الدولية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

٢٥- قحف، عبد السلام (١٩٩٨)، **إدارة الأعمال الدولية**، ط٢، دار الإشعاع: الإسكندرية.

٢٦- قحف، عبد السلام (٢٠٠٣)، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٢٧- الكواز، سعد (٢٠٠٥)، تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية، **مجلة تنمية الرافدين**، جامعة الموصل، ، العدد ٧٨، الإصدار ٢٧.

٢٨- المسيبلي، لبنى (٢٠٠٠)، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٢٩- مجموعة البنك الدولي، بيانات سنوية **(http://www.worldbank.org)**.

٣٠- مرسي، فؤاد (١٩٨٢)، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

٣١- مؤتمر الأُمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٢)، **(http://Unctadstat.Unctad.org)**.

المراجع الأجنبية

1- Bakir, Amir and alfawwaz, Torki (2009), Determinants of Foreign Direct Investment in Jordan, **International Management Review,** Vol. 5 NO. 2 2009.

2- Boyne L. Denny G. and Jennifer M. (2002), **Trade Liberalization and the manufacturing sector: the case of small developing country**, contemporary economic policy, Vol. 20, (3rd ed.).

3- Demirhan, Erdal and Masca, Mahmut (2008), **Determinants Of Foreign Direct Investment Flows To Developing Countries: A Cross-Sectional Analysis**, Prague Economic Papers 4.

4- Deepak, Mishra (2001), **Inflow Private Capital and Growth**, Finance and Development, Vol. 38, No 2.

5- Gilmore Andrew, O'Donnell Aodhan, Carson David and Cummins Daryl (2003), Factors Influencing Foreign Direct Investment and International Joint Venture, **International Marketing Review,** Vol. 20, No. 2, Northern Ireland, P.P. 195 – 215 .

6- Gujarati, Damodar (1995), **Basic Econometrics**, 3rd Ed., McGraw-Hill Companies.

7- Kakar, Zaheer and Khilji, Bashir (2010), Impact of FDI and Trade Openness on Economic Growth: A Comparative of Pakistan and Malaysia (Electronic Version), **Journal of Theoretical and Applied Economics,** pp 53-58.

8- Metwally, Mokhtar (2004), The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East, **European Business Review,** Vol. 16, No. 4, P.381– 389 .

9- McDonald F. Tuselman H. and Heise. A. (2002), Foreign Direct Investment and Employment in Host Region, **European Business Review,** Vol. 14, No. 1, MCB Uni. Press , P. 40 – 55 .

10- Nwogugu, E. I. (1965), **The Legal Problems of Foreign Private Investment in Developing Contries**, Manchester: Manchester University press.

11- Shewhart and Samuels Wilks (2004), **Applied Econometric Time Series**, (2^{nd} ed.), USA: Leyh publishing LLC.

12- Thomas, Head and Peter, Sorensen (2005), Attracting Foreign Direct Investment:-The Potential Role Of National Culture, **Journal of American Academy Of Business,** Cambridge, Vol. 6, No. 1, P.305.

13- Wint, Alvin and Denzel, Williams (2002), Attracting Foreign Direct Investment In Developing Countries, **The International Journal Of Public Sector Management,** Vol. 15 No. 5, P.P. 361-374 .

FACTORS ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN JORDAN

By

Tareq Ehsan Yamak

Supervisor

Dr. Mohammad "Abed Al- hadi" Al- Alaween, Prof.

ABSTRACT

Foreign direct investment plays an important role in the economies of the countries, being the alternative source for loans and foreign aids. It also plays an important role in reducing both the unemployment rate and the balance of trade deficit by increasing exports and reducing imports.

The aim of this study was to analyze the factors that attract foreign direct investment in Jordan during the period (1980-2012). Specifically, the paper studies real GDP, government spending, the degree of economic openness, political stability in neighboring countries (as independent variables) to determine their impact on the foreign direct investment (the dependent variable).

The results showed that foreign direct investment is statistically significant influenced by changes in the independent variables, and that the degree of economic openness and Real GDP had a larger impact on foreign direct investment, as opposed to government spending and political stability in neighboring countries that had limited impacts.

The study also found the lack of coordination among government departments in relation to data on foreign direct investment. We noticed also, inflow of foreign direct investment into Jordan is rise year after year, but in a limited way. One of the reasons for this could be to lower growth in GDP and an increase in the deficit in the trade balance.

Therefore, the study recommends maintaining economic growth and to create a foundation that provides accurate data about Arab and foreign investments flowing into Jordan, employment opportunities afforded by it, forms which it enters into the market, and

the most demanded sectors. The study recommends to simplify procedures for investors, in terms of procedures customs, subsequent clearance, valuations, and payment of fees, etc., and promote Jordan externally in terms of the privileges provided to the investors in order to attract such investments into the country.